الأربعاء 25 آب 2021
العدد 4420 السنة السادسة عشرة
Mercredi 25 Août 2021 nº 4420 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

تصفية المصارف المفلسة حلّ لأزمة الاقتصاد؟

4

خزانات «استراتيجية» لبنزين الصقر في زحلة منذ 8 أشهر!

القانون يحمي المحتكرين! [2]

المستشفيات في قلب الانهيار
صراع البقاء

[6ـ9]

(هيثم الموسوي)

أفغانستان

بانشير موئلاً للهاربين
العسكر أيضاً... ينتظر التسوية

12

فلسطين

رسالة تحذير للقاهرة
فتح «رفح» أو إفلات الحدود

15

الحدث

لا خارطة انتقالية لتونس
وحده سعيد يرسم الطريق

16

قضية

خزانات «استراتيجية» لبنزين الصقر في زحلة... منذ 8 أشهر!
القانون يحمي المحتكرين!

الاحتكار في زمن الجوع جُنحة في القانون اللبناني! الاحتكار الذي يتسبب بارتفاع الأسعار ويُهدد حياة الناس ويتسبب بإذلالهم عقوبته مخففة لا تتجاوز السجن لأشهر قليلة، في حال قرر القاضي التشدد في الحكم. ورغم ذلك، لم يُحرك المجلس النيابي ساكناً لتعديل قوانين تحمي المتلاعبين بالأمن الاجتماعي

رضوان مرتضى

أذلّ عشرات آلاف اللبنانيين على محطات الوقود. توفي مواطنون مرضى أثناء انتظارهم الدور في طوابير السيارات. نُقل آخرون إلى المستشفيات جراء أزمات قلبية واختار آخرون سحب السلاح لإطفاء غضبهم برصاصات أطلقوها في الهواء أو على ماكينات تعبئة الوقود. وهناك من تعرض للضرب على أيدي مدنيين أو عسكريين جراء خلاف على أفضلية التعبئة، قبل أن يتطور إلى جرائم قتل كان سببها تعبئة البنزين أيضاً. ناهيك عن المآسي الناجمة عن غياب الكهرباء في بعض المستشفيات والمراكز الطبية لفقدان المازوت بسبب الاحتكار ورفض محطات تسليمه على السعر الرسمي مع ما يستتبع ذلك من تهديد لحياة المرضى، الذين يحرمهم المحتكرون الأدوية أيضاً.

القانون لا يجيز توقيف المحتكرين احتياطياً لأن الجريمة هي مجرّد جنحة!

رغم كل ذلك، يتبين أنّ المحتكر الذي يرتكب هذه الجرائم لن يُعاقب عقاباً يليق بالجريمة التي اقترفتها يداه. فالقانون اللبناني، حتى في زمن الجوع والحرب والطوارئ، يعتبر الاحتكار جنحة وليس جناية!

يوم أمس، ضُبط أحد مالكي محطات الصقر متلبّساً بنحو مليوني ليتر بنزين داخل خزانات مطمورة تحت الأرض في حوش الأمراء بزحلة. عثر فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي على البنزين المخبّأ ليوقف مارون الصقر، شقيق القيادي في القوات اللبنانية إبراهيم الصقر. وقال مارون خلال استجوابه أمام محققي فرع المعلومات بأنّ كميات البنزين اليوم، ولم تستبعد مصادر معنية أن تكون الكمية مختلفة عن تلك التي أعلنت عنها قوى الأمن الداخلي أمس، والتي استندت إلى إفادة مارون الصقر. وقد أعطى النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات إشارة بتوقيف مارون، فيما استُدعي شقيقه إبراهيم لتُستخدم لتصريف قريب. فطريقة الطمر لا توحي بسهولة التخزين، الذي يُعتقد أنه امتد لفترة طويلة، كما لا تدل على قرب انتشال ما خُزّن. وأشار القضاء بتسليم المضبوطات إلى منشآت النفط التي من المنتظر أن يبدأ عاملون فيها «استخراج» البنزين من خزانات الصقر المطمورة اليوم. ولم تستبعد مصادر معنية أن تكون الكمية مختلفة عن تلك التي أعلنت عنها قوى الأمن الداخلي أمس، والتي استندت إلى إفادة مارون الصقر. وقد أعطى النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات إشارة بتوقيف مارون، فيما استُدعي شقيقه إبراهيم الصقر الذي لم يحضر إلى التحقيق لاستجوابه في هذا الملف على اعتبار أنّ الخزانات مطمورة في أرض تعود ملكيتها للقيادي القواتي. وتبين أنها 38 خزاناً ممتلئاً تُقدر سعة كلّ خزّان بحوالي 50 ألف ليتر من البنزين، بحسب بيان الأمن الداخلي. وبعد مداهمة للجيش الأسبوع الماضي في منطقة رياق حيث تبيّن وجود خزانات مطمورة تحت الأرض في ملكية تعود لمارون الصقر أيضاً وعثر فيها على نحو 400 طن من مادة المازوت، ظهر أن في حوزة الصقر كمية كبيرة من المحروقات المخزّنة، ما يشير إلى أنه أحد أكبر المحتكرين. كذلك أعلن الجيش يوم 19 آب ضبط 150 ألف ليتر من البنزين «تمّ تخزينها في محطة قيد الإنشاء في بلدة البربارة- جبيل». وأظهرت الصور التي نشرتها المؤسسة العسكرية أن المحطة تابعة لسلسلة محطات الصقر!

(مروان بو حيدر)

غير أنه مع توقيف الصقر على ذمة التحقيق، تبيّن أن القانون اللبناني يعتبر جرم الاحتكار جنحة، وهي من أخفّ الجرائم عقوبة. بالتالي القانون يحمي المحتكر بعقوبة مخففة لكونها جُنَح لا تُوجب التوقيف. فالعقوبة لا تجيز التوقيف الاحتياطي إذا أراد القاضي تطبيق النص على حرفيته إذا كانت العقوبة لا تتجاوز السجن لسنة واحدة. خلاصة الأمر أن النصوص القانونية، التي لم يجتمع مجلس النواب لتعديلها رغم حدة الأزمة، لا تجيز توقيف أي محتكر للبنزين، مع أنّ الجرم في هذا الظرف الحسّاس يُفترض أن يكون جناية.

وهذه المواد يجب أن تشدّد وتعدل في مجلس النواب لتُصبح جريمة الاحتكار جناية، لأنها جرائم تمس بالأمن الاجتماعي، ما يوجب وجود تدابير زجرية قاسية لردع المحتكرين. والقانون يميز بين الاحتكار الذي يرمي إلى التلاعب بالأسعار في السوق والذي يرمي إلى تحقيق أرباح، لكنه لا يلحظ حجم الأذى الناجم عن الاحتكار ليعتبر الجرم من نوع الجنحة. فعلى سبيل المثال، إذا حجز المحتكر البضاعة عنده ليتاثر سعر السوق، أي أنه لا يقوم ببيع بضاعته على السعر المنخفض بانتظار غلائها، فتكون عقوبة هذا الجرم تبعاً لقانون الاحتكار (جنحة لا توجب التوقيف). أما المادة 685 من قانون العقوبات فتنطبق على المحتكر عندما يكون قادراً على التاثير في سعر السوق عبر ضبط البضاعة للتلاعب بالعرض والطلب. هذه المادة تتراوح العقوبة فيها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية. وقد حددت المادة 43 من المرسوم الاشتراعي رقم 38/37 عقوبة جرائم الاحتكار بالغرامة من عشرة ملايين إلى مئة مليون ليرة، وبالسجن من عشرة أيام إلى ثلاثة أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وعند التكرار تضاعف العقوبة.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد توقيف صقر، سارعت «القوات» اللبنانية أمس، بعد انفضاح أحد رجال الأعمال الممولين لها إلى إصدار بيان تتبرأ فيه من الرجل، فقالت: «إذا صحّ ما يُذكَر في بعض وسائل الإعلام عن تاجر من هنا أو صاحب محطّة من هناك ينتمون للقوات واكتشفت لديهم مخازن من المحروقات فهذا شأنهم وشأن القوى الأمنيّة والقضائيّة المعنيّة ولا علاقة للقوات بهم». وأضاف البيان: «تتحدّى القوات أياً من الأقلام، أو وسائل الإعلام، أو وسائل التواصل الاجتماعي، في إثبات واقعة واحدة تدخلها مع أيّ من الأجهزة الأمنيّة لتغطية أي كان».

المشهد السياسي

تأخير تأليف الحكومة: العقدة ليست في الحقائب حصراً

بدلاً من أن تؤدي المداولات الحكومية لتحقيق خطوة إلى الأمام، عادت أزمة التشكيل خطوات إلى الوراء. لم تعد العقد محصورة بعقد ثلاث، بل تبيّن أمس أن «العرقلة» عادت وطالت حقائب جديدة وأسماء. أما اللقاء المرتقب بين الرئيسين ميشال عون ونجيب ميقاتي فمؤجّل إلى موعد غير معروف

(هيثم الموسوي)

ما مِن شيء أمس كانَ يُوحي بأن طريق حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مفتوحة أو أن التشكيلة التي سيحملها قريباً إلى بعبدا ستحمل انفراجة. ثمة من يتحدّث في الكواليس السياسية عن أنها صارت مؤجلة لأشهر إلى الأمام، بسبب تحديات لا صلة لها حصراً بالشق التقني من حقائب وحصص وأسماء، بل بانتظار جلاء أمور أخرى سياسية واقتصادية. أكبر دليل، هو في تراجع وتيرة اللقاءات التي يعقدها الرئيس المكلف مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى حدّ صعوبة تحديد موعد لها. وبعدما جرى التداول بمعلومات عن زيارة كانت مقررة أمس، تبيّن بأن لا طلب لموعد مسبق، ولا تحديد لأي موعد جديد حتى الآن. وفي هذا الإطار، قالت مصادر معنية بالتشكيل أن «كل يوم تأخير هو توالد لعقد جديدة»، مشيرة إلى أن «الأمور عادت إلى المربع الأول حتى في ما يتعلق بالحقائب والأسماء». وفي جديد المداولات قالت المصادر إن «رئيس الجمهورية يقترح تعيين القاضي المتقاعد هنري خوري في وزارة العدل، إلا أن الأخير لا يُمكن أن يقبل به ميقاتي، كما يعارضه رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يراه نسخة عن القاضية غادة عون». وتحدثت المصادر أن «وزارة الطاقة عادت لتكون أمّ العقد، إذ يرفض ميقاتي أن تكون من حصة عون إلى جانب وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد والعدل والشؤون الاجتماعية، فإما وزارة الشؤون أو الطاقة». وعلمت «الأخبار» أن «عون وبعدَ أن طرح سابقاً اسم السفير اللبناني السابق في واشنطن عبد الله بو حبيب لوزارة الخارجية، فإنه من المحتمل أن يغيّر الاسم، بخاصة أن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يقترح اسم غابي عيسى الذي رفضه ميقاتي».

وفي السياق، نقل بعض الذين تحدثوا أخيراً إلى الرئيس المكلف رهانه على «عون الذي يستعجل تشكيل الحكومة بسبب ما آلت إليه الأوضاع في عهده، وأن ذلك يساعده في دفعه إلى التنازل عن بعض الأمور، وسحب بعض الحقائب منه». وبينما قال هؤلاء أن ميقاتي «لم يأتِ على ذكر خيار الاعتذار لا من قريب ولا من بعيد، إلا أنه لمح إلى عدد من الأمور التي تجعله يُفرمل اندفاعته، ومن بينها استجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر عبر سوريا، لأنه لا يريد أن تتحمّل حكومته هذا الأمر. بخاصة في ظل ما نُقل عن أن الدولة السورية لن تتساهل، وأنها تشترط أن يكون هناك تنسيق رسمي مع الدولة اللبنانية واتصالات على مستوى الرؤساء والوزراء لا عبر قنوات أخرى».

وزارة الطاقة عادت لتكون أمّ العقد إذ يرفض ميقاتي أن تكون من حصة عون

من جهة أخرى، وفي ظل استمرار أزمة المحروقات، تراس رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، اجتماعاً في السرايا الحكومية خُصص لدرس آلية توزيع المحروقات ومتابعتها. وخلال الاجتماع، أكد دياب «أننا أمام حالة صار فيها الاحتكار والتخزين والتهريب حالة عامة تزيد من وطأة الأزمة». وقال دياب إن «الإجراءات العاجلة التي اتّخذناها يوم السبت الماضي بالنسبة لتعديل أسعار المحروقات، بالتزامن مع رفع بدل النقل للموظفين في القطاع العام، إضافة إلى منحة شهر للموظفين، فضلاً عن توقيع موافقة استثنائية بزيادة بدل النقل في القطاع الخاص بعد مبادرة الهيئات الاقتصادية، هذه الإجراءات يُفترض أن تسهم بتخفيف حدة الأزمة»، مشدداً على أنه «يجب أن تكون هناك خطة متكاملة لضبط السوق ومراقبة الكميات وملاحقة المحتكرين، خصوصاً أن الإجراءات التي اتّخذت تنتهي في آخر أيلول، علماً أن هناك محاولات عدة لتخزين المحروقات لتحقيق أرباح كبيرة، لذلك، كل المعنيين بهذا القطاع سيكونون تحت المراقبة، وستكون هناك تدابير صارمة». وبحسب البيان الذي خرج عن الاجتماع فقد اتخذت عدة قرارات من بينها، تفعيل غرفة العمليات المشتركة واعتماد السرايا الحكومية مقراً لها، على أن تضمّ ممثلين عن الأجهزة الأمنية كافة والوزارات المعنية، التشديد على التعاون مع القضاء، واتّخاذ التدابير المشددة بحق كل من يشارك في تخزين واحتكار وتهريب المحروقات والتلاعب بأسعارها ونوعيتها، اعتماد آلية تضمن مراقبة المحروقات منذ لحظة وصولها إلى لبنان وحتى تسليمها إلى المواطنين والقطاعات المعنية بها، ضمان تأمين المازوت للقطاعات الحيوية، الطلب إلى المحطات تشغيل جميع الخراطيم الموجودة فيها لتسريع تعبئة البنزين وتخفيف الازدحام، ضبط الأسعار ومنع التلاعب بالعدادات ونوعية المحروقات تحت طائلة اتخاذ أقصى العقوبات القانونية بحق المتلاعبين، التنسيق بين وزارة الطاقة والبلديات والقوى الأمنية، لتوزيع المحروقات على المولدات الخاصة، والطلب من أصحاب المولدات الالتزام بالتسعيرة التي تضعها وزارة الطاقة.

(الأخبار)

تقرير

«الصحة» تبدأ بملاحقة المستودعات اليوم
الأدوية المصادرة تكفي السوق ثلاثة أشهر

رأفت حمية

اليوم، تبدأ وزارة الصحة العامة «معركتها» مع المستودعات والشركات الكبرى. هذا ما أكده وزير الصحة حمد حسن، أمس، معلناً انتهاء فترة السماح التي حددتها الوزارة للشركات المستوردة بعشرة أيام، مشيراً إلى أن المداهمات «ستكون شاملة»، مسنودة بمعطيات «واضحة ودقيقة يتبعها لنا نظام التتبع الإلكتروني».

في انتظار «ساعة الصفر» اليوم، استكملت الصحة أمس مداهماتها التي شملت مستودعات في البقاع (زحلة) والشمال والضاحية الجنوبية لبيروت ومنطقة النقاش. وإذا كانت «الحصيلة» لم تحسم بعد، بانتظار جردة التفتيش الصيدلي، إلا أن ما بات أكيداً أن «بكرا رح بيبيّن دوا كتير»، على ما يقول رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي، مشبّهاً ما يحصل في مداهمات الدواء «بما يجري في البنزين والمازوت». في الحصيلة المتوافرة حتى اللحظة، قال حسن إن كمية الأدوية المصادرة تكفي السوق المحلية ثلاثة أشهر، وأن ما وجدته الوزارة في المستودع العائد لحسين مشموشي في جدرا، من أدوية معظمها مفقود ومستورد على أساس السعر الرسمي (1500 ليرة)، «تكفي حاجة كثير من المرضى».

مصادر الوزارة لفتت إلى أن «مستودع جدرا» من أكبر المستودعات «وهو وكيل لعدة أصناف، ويملك أكثر من وكالة ويشتري أيضاً من وكلاء»، ولذلك، اعتبره وزير الصحة أمس «صيداً ثميناً». أما في مستودع العاقبية، فإن الكميات المصادرة كانت أقل، إلا أنها تختلف «في النوعية إذ عثر على أدوية أمراض مستعصية ومزمنة مفقودة من السوق. ولفت حسن إلى أن المداهمات تستند إلى المعلومات والمعطيات المتوافرة من نظام التتبع الإلكتروني الذي تعتمده الوزارة، والذي أظهر أن ثمة أدوية دخلت إلى لبنان، إلا أنها لم توزع على الصيدليات ولا هي موجودة في المستودعات المصرّح عنها «ما يعني وجودها في أماكن أخرى كالشقق السكنية وغيرها من الأماكن التي اضطررنا لخلع أبواب كثيرة قبل الوصول إليها».

إلى الآن، أحيل إلى القضاء المختص، بعد مداهمات أول من أمس، محتكران اثنان. وينتظر من القضاء أن يتخذ الإجراءات التي توازي الجرم الذي ارتكبه هؤلاء. الجرم الذي يوازي إخفاء آلاف أدوية الحروق في وقت كانت بلدة التليل العكارية تحترق بأهلها. لكن، هل يفعلها القضاء؟

مناسبة السؤال هنا ليست في المداهمات الأخيرة، ولكن في مداهمات سابقة في قطاعات مختلفة، سواء في الأدوية أو في المحروقات وغيرها، والتي لم يتوقف فيها «نفر واحد». وقد جرت في الآونة الأخير مداهمات كثيرة كشفت عن ملايين من أطنان المحروقات المخزنة ومئات الأصناف من الأدوية التي تحتسب كمياتها بالآلاف، فيما لم تصدر أية مذكرة توقيف بحق أحدهم. فلمَ لا يعتبر القضاء ما يجري إخباراً يستدعي التحرك؟ ولماذا لا يأخذ المبادرة من دون الحاجة لمن يدلّه على المحتكر؟ ولو فعل القضاء ذلك «لما كنا أمام هذا المشهد»، يقول أحد المتابعين لملف الدواء.

كذلك يمكن الحديث عن وجه آخر للأزمة يتجلى في انخراط عدد من الصيادلة في صفوف التجار، إن كان لناحية احتكار بعض أصناف الأدوية أو في بيعها بغير أسعارها الرسمية. وهذا ما خبره كثيرون أوصلوا شكاويهم إلى وزارة الصحة ونقابة الصيادلة. والسؤال هنا: ماذا يفعل التفتيش الصيدلي؟ وما هو دور النقابة إزاء هذه الأزمة؟

التفتيش الصيدلي رغم صلاحياته يمتنع عن القيام بواجباته

يرفض نقيب الصيادلة «التعميم»، مشيراً إلى أن أعداد المستغلين «ليست بهذا الحجم». وإذ يشير إلى أن التفتيش يتحرك على إثر الشكاوى التي ترده، إلا أنه من ناحية أخرى يردّ «العجز» إلى صعوبة تغطية نحو 3500 صيدلية موجودة في لبنان. وهو ما لا تؤيده مصادر في الوزارة، معتبرة أن «التفتيش الصيدلي رغم الصلاحيات التي يملكها، يبدو اليوم في مظهر الممتنع عن القيام بواجباته».

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

تصفية المصارف المفلسة: حلٌّ لأزمة الاقتصاد؟

الاقتراب من إقفال ملفّ تصفية «جمّال ترست بنك» ذاتيّاً، ودفع كامل ودائع المودعين، يُعيد طرح موضوع أساسي لأيّ عمليّة «إصلاح» وإعادة إطلاق الاقتصاد: إعادة هيكلة المصارف عبر إخراج بعضها ــ أو أكثريتها ــ من السّوق. لماذا لا تُصفّى المصارف المُفلسة؟ لأنّها الحرب التي يشنّها القطاع المصرفي على المجتمع

ليا القزي

حوالي الـ830 ألف حساب مصرفي، ومليار دولار ودائع، وما قيمته 120 مليون دولار كموجودات، هي أرقامٌ تُشكّل واقع مصرف «جمّال ترست بنك» لحظة اتّخاذ القرار بتصفيته في أيلول سنة 2019. تقدّمت إدارة المصرف بطلب تصفيةٍ ذاتيّة إلى مصرف لبنان بعد أن قرّرت الولايات المتحدة الأميركية زيادة الضّغوط على القطاع المصرفي اللبناني، من خلال استهداف «جمّال ترست بنك»، فأدرجته وزارة الخزانة الأميركية على لائحة العقوبات في 29 آب 2019. التّهمة العلنية كانت أنّ «المصرف ضالعٌ في رعاية وتقديم الأموال لحزب الله ودعمه تكنولوجيًا، ويُقدّم خدماتٍ ماليةً للمجلس التّنفيذي لحزب الله ومؤسّسة الشهداء».

> **بقي 10 ملايين دولار من أصل مليار دولار ودائع لدى «جمّال» لم تسدّد**

> **تهرُّب المصارف من إعادة الهيكلة عبر إعلانها خسارة رساميلها**

«هل أنت مُهتمّ بالإشراف على تصفية الجمّال؟»، رسالةٌ نصيّة بعث بها باللغة الإنكليزيّة الحاكم رياض سلامة، إلى نائبه الأوّل السابق، محمد بعاصيري. وافق الأخير على المهمّة، شرط أن يتبادل التّقارير والتطورات التي لها علاقة بتصفية «جمّال ترست بنك» مُباشرةً مع سلامة من دون المرور بأيّ وسيط. لماذا بعاصيري؟ تحليل المُطّلعين على الملف يقود إلى سببين: «أولاً، اعتبار سلامة أنّه بهذا الخيار يُرضي الأميركيين، نظراً إلى علاقة بعاصيري اللّصيقة بهم (وضعت سفيرة الولايات المتحدة في بيروت دوروثي شيا، العام الماضي، معادلة «لا بعاصيري لا دعم مالي» للضغط وإعادة تعيينه نائباً لحاكم مصرف لبنان)، ثانياً، خبرته المصرفية وتسلّمه سابقاً هيئة التّحقيق الخاصة في «المركزي» ولجنة الرّقابة على المصارف».

(هيثم الموسوي)

وُضعت ثلاثة خيارات على الطاولة لتصفية «الجمّال»:

1- أن يتملّكه أحد المصارف. تعذّر ذلك بسبب وضعه على «لائحة العقوبات» وتمويل حزب الله.

2- إخضاعه للقانون 67/2 «إخضاع المصارف التي تتوقّف عن الدفع لأحكام خاصة». استُبعد هذا الخيار لعدم جرّ القضيّة إلى المحاكم لسنوات.

3- تطبيق القانون 110 «إصلاح الوضع المصرفي»، والاستناد إلى المادة 17 منه لناحية كفاية الموجودات لتغطية المطلوبات، وأن يعود الفائض الذي يُمكن أن ينتج عن تصفية الموجودات ودفع الحقوق، إلى مصرف لبنان. وهو ما حصل في حالة «الجمّال».

بعد قُرابة السّنتين على انطلاق عمليّة التّصفية، لا يبقى عالقاً «سوى ودائع بحدود 10 ملايين دولار من أصل مليار دولار، أصحابها إمّا خارج لبنان أو لم تُختتم ملفّاتهم»، يقول أحد المسؤولين عن التصفية. دُفعت حقوق المودعين بموجب شيكات مُحرّرة بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5، أكان الحساب بالدولار أو الليرة. كان لدى الـ«جمّال» سيولةٌ كافية، أمّا حين استُنزف الكاش «سَلّفنا البنك المركزي مبالغ بالليرة لقاء رهن موجودات المصرف له». وفي هذه الأثناء تمّ الاتفاق مع مصارف تجاريّة «للتوافق على إعادة تحويل شيكات الزبائن الذين كانوا يملكون حسابات بالعملات الأجنبية ــ وحُرّرت لهم وديعتهم بالليرة ــ إلى عملتها الأصلية على أن تُجمّد الوديعة لفترة زمنية محددة، وتُقبل بإيداع باقي شيكات الزبائن. بعض المصارف رفضت التعاون خوفاً من أي ردّة فعل أميركيّة مستقبليّة، فقام مصرف لبنان بصرف الشيكات لهؤلاء الزبائن». بالتوازي، تمكّنت الإدارة المؤقّتة على «جمّال ترست بنك» من تحصيل العديد من القروض المتعثّرة، أعادت تخمين العقارات بسعر أعلى من ذلك الذي وضعه «المركزي»، فبيعت وتمكّنت من ردّ القرض الذي كانت قد حصلت عليه من مصرف لبنان «مع تسجيلها فائضاً في الحسابات».

ليس الـ«جمّال» أوّل مصرفٍ لبناني يخضع لعمليّة تصفية ذاتيّة، أي مبادرة أصحاب المصرف إلى إعلان عدم قدرتهم على الدّفع. حين تمتنع المصارف حالياً عن ردّ الودائع بالعملات الأجنبية، وتقنين السّحوبات باللبناني، ألا يعني هذا إفلاسها، وبالتالي الدّعوة إلى تصفيتها «إنصافاً» لما تبقّى من حقوق المودعين ولإعادة إطلاق الاقتصاد؟

«ضدّ سياسة الترقيع»، يُجيب أحد المسؤولين عن تصفية «جمّال»، مُعتبراً أنّ التصفية الذاتية لا تنفع مع قطاع مصرفي انهار بشكل كامل «ولا أعرف كيف يسمح رياض سلامة بأن يبقى المسؤولون عن المصارف في مراكزهم». الحلّ الجذري «الوحيد لاستعادة الثّقة هو في إعادة هيكلة المصارف، ومصرف لبنان، بالتوازي مع المحادثات مع صندوق النّقد الدولي، ولكن يبقى الأساس تشكيل حكومةٍ تُعيد تحديد الخسائر حتى توضع ميزانيّاتٍ واقعيّةٍ للمصارف. لا شيء يمنع لجنة الرّقابة على المصارف في هذه الأثناء من دراسة حالة كلّ مصرف على أُسس محاسبيّةٍ شفّافة وترسم صورةً أوّليةً للقطاع (بانتظار أرقام الحكومة الجديدة)، بعد نَسف خطة الإصلاح المالي لحكومة حسّان دياب وفيها تحديدٌ للخسائر، التي لم تُعجب مصرف لبنان والمصارف وكبار المودعين)، لأنّه حالياً لا وجود لميزانيّةٍ تعكس الواقع».

وتُضيف مصادر مصرفيّة بأنّ «الودائع لدى المصارف التي تخضع للتصفية ستُدفع بموجب شيكات تُسحب على مصرف لبنان، هو بات عاجزاً عن دفعها. وموجودات المصارف اليوم أصبحت بلا قيمة. وضع المصارف كارثي، وحتّى تلك التي تمكّنت من تحسين سيولتها إمّا ببيعها وحداتٍ خارجية (كـ«بلوم» وعوده) أو سُدّد لصالحها ديون خارجية كانت مستحقّةً (كحالة بنك بيروت في السودان) أو شراء الدولار من السّوق والقيام بخزعبلات في ميزانيّاتها للإيحاء بعدم الإفلاس».

من جهته، يقول وزير الاقتصاد السابق، منصور بطيش إنّه يجب طرح سؤال «القيام بإعادة هيكلة أو تصفية على أي أساس؟ ما هو دور المصارف في المرحلة المقبلة؟ هذا هو الكباش الأساسي. في حالات معينة، قد تكون التصفية خياراً، ولكن أكيد مع إدارةٍ للأزمة تختلف عمّا هو موجود لدينا». المطلوب هو أن تكون «المصارف رافعةً للاقتصاد الحقيقي بما يساهم بزيادة الإنتاج المحلّي سلعاً وخدمات وتكنولوجيا ويخلق فرص عمل جديدة للبنانيين في بلدهم، وذلك عوض أن يكون في خدمة اقتصاد الريع والذي أوصلنا إلى المأزق الحالي».

منذ أوائل العام 2020 خفّضت المصارف الفوائد على الودائع إلى معدّل 1,6% على الودائع بالليرة و0,7 % على الودائع بالدولار. وفي المقابل، خسرت فقط الفوائد على اليوروبوندز (سندات الدين بالعملات الأجنبية)، فيما حافظت على الفوائد التي تحصل عليها من اكتتاباتها بسندات الخزينة بالليرة وتوظيفاتها لدى مصرف لبنان، واستخدمتها لتكوين مؤونات. الأرقام تسمح بالتّقدير، بحسب خبراء، أنّ المصارف حقّقت ما بين سنتَي 2020 و2021 ما بين 4 و 5 مليارات دولار أرباحاً إضافيّةً ناتجة عن الفوارق في الفوائد.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ يقول بطيش «إنّها تعكس جُزءاً هامّاً من الكلفة بتوزيع الخسائر العامة». يقول أصحاب المصارف إنّهم خسروا رساميل مصارفهم التي كانت قيمتها قبل انهيار سعر الليرة 23 مليار دولار، وهم بذلك يوجّهون رسالة بأنّهم دفعوا حصّتهم من الخسارة وليسوا بحاجة لأي إعادة هيكلة». بهذه الطريقة، تكون معظم المصارف «نفذت بريشها وليس فقط 6 أو 7. هذا تأكيد جديد للشراكة بين حاكم مصرف لبنان والمصارف».

قد يُحاجج البعض بأنّ تصفية المصارف بدل انهيار الليرة يُشكّل ضرراً للمودعين، لأنّ الودائع ستُردّ وفق سعر الصرف «الرسمي»، ما يعني فقدانها لقيمتها. ولكنّ الأكيد أنّ إعاشة هذه المصارف «بالغصب» سيُدمّر عموم السكان وليس فقط زبائنهم. فلا يُمكن المراهنة على تعافي الاقتصاد، من دون وجود قطاع مصرفي سليم يدعمه.

صفير: المصارف قادرة على دفع الودائع

«سنة 1973، وبعد أن وجدت أنّ السياسة بحاجة إلى المال، تملّكت أسهم «إدكوم بنك»، وطوّرت أعماله فانتقلنا من فرع واحد إلى 17 فرع»، يقول هنري صفير لـ«الأخبار». المهندس وصاحب تلفزيون «أي سي أن» وجريدة نداء الوطن سابقاً، كان خصماً للنظام السوري ورئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري، «اجتمعا ضدّي وسعّرا ضغوطهما. والمصرف بيت زجاج، لا يقدر أن يكون معارضاً». سنة 1998، اتّخذ صفير قرار تصفية المصرف، «وضغطت على رياض سلامة ليقبل، فباع قسماً من الموجودات لمصرف عوده». يُخبر كيف باع الجزء المتبقّي من الأملاك، واستخدم السيولة لتسديد «ودائع الزبائن والفوائد عليها. بقينا بحاجة إلى 39 مليون دولار، دفعتها من أموالي الخاصة». ينطلق صفير من هنا، ليؤكّد بأنّ «صاحب المصرف مسؤول عن حقوق الزبائن. هؤلاء الذين باعوا فروعهم الخارجية، استخدموها لردّ أموال الناس أم زيادة مدخولهم وسيولتهم ورقياً؟ كلّهم قادرون على دفع أموال المودعين من جيوبهم الخاصة لأنّهم المسؤولون ولم يُجبرهم أحد على توظيف أموالهم في مصرف لبنان والانكشاف على الدولة. وفي حال عجزوا، ليختاروا التصفية». فالمصارف، بحسب صفير، «يجب أن تكون عاملاً إيجابياً بتفعيل وتقوية الاقتصاد، وإلّا تخرج من اللعبة».

ومنذ نهاية 1989، توقّف 17 مصرفاً عن العمل، وتوزّعت تصفيتها بين ذاتيّة أو تُحال إلى لجان تصفية بموجب القانون 67/2، الذي وبالإضافة إلى القانون 110، يُنظّمان التصفية. بعد تحديد الإطار القانوني، تُحصر موجودات المصارف وأصوله وتُجرد، تُضبط المحاسبة، وتُستخدم مع السيولة لتسديد الودائع.

أين خطة تفعيل عمل المصارف؟

في 27 آب 2020، صدر عن مصرف لبنان التعميم 154 بعنوان «إجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان». أبرز ما يتضمنه: إعادة تكوين السيولة الخارجية بنسبة 3% من مجمل الودائع بالعملات الأجنبية، استعادة ما نسبته 15% (للزبائن) و30% (لأصحاب المصارف والمساهمين والمدراء والمعرضين سياسياً) من التحويلات التي فاقت الـ500 ألف دولار. أُلحق التعميم بالمذكرة 2020/15 الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف تطلب من المصارف وضع «استراتيجية العمل للسنوات الخمس المقبلة»، وهي عملياً كانت تهدف إلى إعادة هيكلة «ذاتيّة» للقطاع، عبر دفع كل مصرف للاعتراف بخسائره.

بداية هذه السنة انتهت مهلة تنفيذ التعميم من دون «تفعيل عمل المصارف» أو تنفيذ بنوده ولا سيما استعادة الأموال المحوّلة، ولم تُقدّم المصارف أي خطة عمل. اللافت أنّ سلامة كان «يرفع الصوت» أمام محدّثيه، مؤكّداً تطبيق التعميم 154 وإلا «فسيُجبر كلّ مصرفٍ مخالف على التصفية، في محاولة منه لتخويف المصارف». التهديد الدخاني للحاكم ترافق مع رفضه اقتراحات عدّة لإعادة الهيكلة، من بينها إنشاء «المركزي» شركة تقوم باستملاك كلّ المصارف المُتعثّرة. يُعلّق مسؤول مصرفي إنّ «سلامة فقد قوّته، ولم يعد بمركزٍ يسمح له باتخاذ أي قرار».

تقرير

العشائريّة اللبنانيّة: المازوت بديل المال الانتخابي

تتصرّف الأحزاب كما لو أنّ رزمة الأزمات الحياتيّة جاءت على طبق من فضة. لإعادة تجميع محازبيها ضمن آليّة عشائريّة منظّمة تراتبياً في توزيع الخدمات، أحزاب السلطة والمعارضة تعيش زمن الاحتفاليات في عزّ الانهيار

هيام القصيفي

«مشى الموكب وشاهدنا الزينات والأعلام وأقواس النصر تملأ الشوارع والساحات، والوف الناس متراصّة على الأرصفة والشرفات والسطوح والجماهير تصفّق بحرارة وتهتف من أعماق أفئدتها... أما الاستقبال الشعبي فجرى منقطع النظير، وهيبات وصف الحماسة، ولم ينقطع الهتاف دقيقة واحدة إلا عندما وقفتُ لأخطب...»، هذه العبارات مقتطفة من وصف الرئيس بشارة الخوري لاستقبالات أجريت له خلال جولاته عام 1945.

هل تبدّل اللبنانيون منذ 1945 حتى اليوم، في طريقة تعاملهم مع الزعماء والقيادات السياسية، مهما تسلّطوا عليهم وأمعنوا في إذلالهم وإفقارهم؟ اللافت في ما أظهرته الأزمة الاقتصادية والمالية والنقطية في وجه الخصوص أن اللبنانيين استعادوا عشائريّتهم وقبليّتهم بالطريقة التي لم تظهر فجأتها حتى في صناديق الاقتراع. لأن العازل الانتخابي ظلّ في بعض المناسبات ستاراً يخفي تفلّت البعض من نفوذ العائلات وسطوة الأحزاب والماكينات الانتخابية. لكن الانتخابات المقبلة، وإن كان الكلام عن احتمال تأجيلها يتقدّم بشكل فاعل، لا يظهر أنها ستكون وفق عناوين ديموقراطية ولا أخرى سيادية واستقلالية أو مبنية على برامج انتخابية اقتصادية وتنموية وسياسية. هي انتخابات المازوت الذي يكاد يفجّر البلد، لكنه في الوقت نفسه يتحول بديل المال والمحادل الانتخابية والتوظيفات والخدمات. من اليوم، بدأ الناخبون يتراجعون الى الحيّز العشائري والقبلي، في عزّ الانهيار الاجتماعي والمالي، لتظهر العشائرية في زمن القحط كأنها لم تغب يوماً إلا لتظهر لاحقاً أشد شراسة. هل تصبح صدفة أن يتحوّل عرس في إهدن الى أغنية سخيفة عن حبّ سليمان بيك وطوني بيك لوالد العروس، الذي يأخذ شرعيته من رضى البيك عليه حتى لو هاجمه كل أهالي شهداء المرفأ؟ وهل يكون مشهد رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع والنائبة ستريدا جعجع يتفقدان مشاريع، وتحديداً في مسقط رأسيهما في بشري وجوارها، حدثاً سياسياً يعلو فوق الأحداث السياسية ورفع الدعم، وهمروجات الناس التي تصفّق في الأعراس وافتتاح حديقة أو طريق مفلوشة بالزفت، بدل العصيان المدني وقطع الطرق احتجاجاً على الذل اليومي، وعلى رفع الدعم الذي مرّره نواب الأحزاب، فيما محازبوهم يعتاشون من مكرمات المازوت والبنزين.

أكثر من مستوى أظهرته الأزمة الراهنة، يتعلّق بعودة الناس الى الزعامات التي كما يقال بالعامية «إيدها طايلة».

> **أجهزة أمنية تحقّق في تورّط عناصر تابعين لها في سوق المحروقات السوداء**

والزعامات في هذا المجال، هم تدريجاً رؤساء البلديات والأمنيون، والنواب والمرشحون للنيابة والوزراء والوزراء السابقون، من دون أن ننسى رجال الدين الفاعلين الذين باتوا في اتصال واحد لمرجعية سياسية أو أمنية يؤمنون الكهرباء والبنزين...

لم تُلغ الانتخابات البلدية حتى الآن، وإن كان من المرجّح إلغاؤها، الأمر الذي ضاعف من همّة رؤساء البلديات في تحويل مناطق نفوذهم، وخصوصاً في الأزمة النقطية والتعامل مع المولدات الكهربائية ومحطات المحروقات، الى مادة انتخابية تُظهر فعالية الانتماء البلدي الى لوائح المدعومين والمحظيين في تحويلهم زبائن من الصف الأول لمحطات المحروقات ولجدولة برامج التقنين. والبلديات ومفاتيحها الذين استعادوا نجوميّتهم، فلا يتوقف هاتفهم عن الرنين لسؤال «الريس» عن التقنين والبنزين والمازوت، فيما هم تحوّلوا أداة في يد النواب الفاعلين والقادرين على التحكم بسوق النفط والكهرباء، على كل مساحة لبنان. وهؤلاء هم المستوى الثاني أي النواب وممثلو الأحزاب الفاعلة. النواب العونيون وأسماء منهم معروفة في المتن وأقضية جبل لبنان، والشمال، قادرون باتصال واحد على تأمين كهرباء المولدات لبلدات بأكملها بحسب الانتماء الحزبي، مثلهم مثل نواب القوات وحركة أمل وحزب الله والمستقبل والاشتراكي. لكل حزب قطاع نفطي خاص به ومنظومة متكاملة، تحظى أحياناً بتغطية أمنية رسمية في بعض المناطق، علماً بأن هناك أجهزة أمنية تحقق في تورط عناصر تابعين لها في سوق المحروقات السوداء.

في خبر عادي وزّعه التيار الوطني الحر أنه «يسعى من عضو المجلس السياسي في التيار الوطني الحر جيمي جبور، يقوم التيار منذ بداية أزمة المحروقات بتأمين وصول مادة المازوت لمولدات الكهرباء في الأحياء، كما للعديد من أصحاب المصالح والمطاعم والمؤسسات والمستشفى العونية في تأمين المحروقات من القبيات الى المتن والبترون وكسروان وجبيل، تسندها قدرة التيار على الوصول الى شركات نفط ووزارة طاقة حليفة.

وما يسري على التيار والقوات، تشهده إقطاعيات أحزاب أمل والمستقبل والاشتراكي وحزب الله. قادة هذه الأحزاب هم المستوى الثالث من قادة العشائر والإقطاع والقبليات التي استعادت التحكم بقواعدها، التي لم تعد تطلب وساطة لدخول عسكري الى السلك ولا الى وظيفة في الإدارة العامة، ولا تثبيت أستاذ في الجامعة اللبنانية، ولا لشق طريق أو فتح مستوصف. فالانتخابات المقبلة ستكون برائحة المازوت والبنزين، سواء جاء من الشرق أو من الغرب، أو كان مخزّناً منذ ما قبل رفع الدعم، فيما اللبنانيون يرقصون ويرفعون علامات النصر وينشدون الأهازيج عن رضى البيك والزعيم والقائد عن وزرائه ونوابه وعشيرته. كانت عام 1945 وليس عام 2021.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

المستشفيات في قلب الانهيار
صراع البقاء

رأجانا حمية

نهاية الأسبوع الماضي، «انفجرت» عكار ولم تجد من يلملم جروحها. كشفت الكارثة عن المصير الذي ينتظر اللبنانيين دفعة واحدة، مع عجز المؤسسات الصحية عن القيام بابسط الخدمات الطبية: معالجة الحروق. كانت عكار هي الضربة المفاجئة والقاضية على قطاع الاستشفاء، بعدما وصل إلى أقصى حالات عجزه بسبب الأزمات المتراكمة. في الحادثة نفسها، استطاعت المستشفيات، بشقّ الأنفس، استيعاب الصدمة الأولى لناحية استقبال معظم جرحى الانفجار في مستشفيَي «السلام» (طرابلس) و«الجعيتاوي» (بيروت) المخصّصين لمعالجة الحروق. جرى تأمين 16 سريراً من أصل 29 في الأول، ونُقل 10 آخرون إلى الثاني. أما ما بقي، فقد اتكلت الدولة على نداءاتها لتسهيل سفرهم للمعالجة في الخارج. ربما، مرّ «القطوع» الأول، إلا أن ما سيأتي لن يكون بمقدور المستشفيات مواجهته لأسباب كثيرة، بدءاً بنقص الأدوية (مضادات التهابات ومسكّنات وغيرها) والأمصال والمستلزمات الطبية (ضمادات وغيرها) التي يحتاج إليها هؤلاء، وليس انتهاءً بالمازوت الذي فُقد في معظم المستشفيات.

قبل الكارثة بأيام، لوّح مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، أكبر المستشفيات الجامعية، بإقفال المركز الطبي، وهو ما يمكن أن يقضي على عشرة آضعاف ضحايا كارثة عكار، بسبب نفاد المازوت الذي «بات يُوزع بالقطارة على المستشفيات»، على ما يقول مدير العناية الطبية في وزارة الصحة الدكتور جوزف الحلو. أفلح التلويح في تأمين كمية من المحروقات للمستشفى، إلا أن القرار بالإقفال لم يسقط، وإنما أُرجئ. قبلها، لوّح مستشفى بهمن بالأمر نفسه بعد نفاد مخزونه من المازوت، وأعلن مستشفى المقاصد أيضاً عدم استقبال المرضى بسبب انقطاع المحروقات وفقدان كثير من الأدوية، واضطر مستشفى بيروت الحكومي لإطفاء التكييف في الأقسام الإدارية لأن 5 مولّدات كهربائية من أصل 7 باتت بلا مازوت.

> ارتفع الإقبال على المستشفيات الحكومية 4 أضعاف

اليوم، تعيش المستشفيات حالة تحلّل. هذا ما يقوله نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة، الدكتور سليمان هارون. عوامل كثيرة أسهمت في الوصول إلى هذه الحال، أولها الأزمة الاقتصادية. المالية التي بدأت قبل عام ونصف عام تقريباً، مع بدء تراجع سعر صرف الدولار، لتستعر الأزمة في الأشهر الأخيرة مع تلكّؤ مصرف لبنان في فتح الاعتمادات لاستيراد الدواء ومن ثم امتناع شركات استيراد الأدوية والمستلزمات عن الاستيراد. هذه «اللازمة» أدّت إلى فقدان الأدوية «من أبسطها كالمسكّنات وخوافض الحرارة وصولاً إلى العلاجات الكيميائية»، يقول هارون. أدّت هذه الأمور، مجتمعة، إلى تعاظم هجرة الأطباء والممرّضين. الجهات الرسمية تقدّر عدد من هاجروا من هؤلاء بنحو 4000 (1600 ممرض وممرضة وأكثر من 2000 طبيب)، لكنّ التقديرات تتخطى ذلك بكثير، لأن عدداً لا بأس به من هؤلاء هاجروا من دون الحصول على إفادة من النقابة. تكفي مثلاً الإشارة إلى أن أحد المستشفيات الجامعية الكبرى خسر أخيراً 25% من طاقمه التمريضي. والقلق من هذه الهجرة لا ينحصر في الأرقام بقدر ما هو بمراكز هؤلاء واختصاصاتهم، إذ أن «معظم من سافروا هم من أصحاب الكفاءة ويصعب إحلال آخرين مكانهم»، على ما يؤكد هشام فوّاز، رئيس دائرة تجهيز المستشفيات في وزارة الصحة. أضف إلى ذلك الشحّ الذي بات ملموساً في بعض الاختصاصات. ومن مضاعفات هذه الهجرة، كما الشحّ في الخدمات، اضطرار عدد كبير من المستشفيات إلى إقفال أقسام لديها أو «تشحيل» بعض الخدمات الطبية، وصولاً إلى الـ«transfer». هكذا، تحاول المستشفيات الاستمرار اليوم بـ«المقايضة»: مقايضة المرضى، الأدوية، العلاجات، المستلزمات، أيّ شيء... ويضيف هارون نتائج أخرى للانهيار تتمثّل في ترك كثير من الموظفين أعمالهم في المستشفيات. «أزمة كورونا» لعبت أيضاً دوراً رئيساً في إنهاك القطاع الصحي. اليوم، مع استعادة عدّاد الإصابات زخمه، ثمة يقين بأن القطاع الاستشفائي «غير قادر على احتمال ذروة جديدة»، على ما يقول فواز، منطلقاً من حسابات «بسيطة»، لكن مخيفة في دلالاتها. إذ يشير إلى أن أعداد الحالات التي تحتاج اليوم الى استشفاء تضاعفت 4 مرات عما كانت عليه قبل شهر، وأن 70% من أسرّة المستشفيات التي رُصدت لكورونا في بيروت قد امتلأت فعلياً.

اليوم، لم تعد المشكلة في المستشفيات مشكلة أسرّة، بل «مشكلة مادية»، على ما يقول حلو. فأسعار المستلزمات الطبية باتت «10 أضعاف السعر الرسمي»، بحسب هارون. كما أنها «مشكلة أدوية وتعرفات استشفائية مسعّرة على أساس سعر الـ1500 منذ 20 عاماً». صحيح أن لجنة لتعديل التعرفات الاستشفائية شُكّلت، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود، بعدما رفضت نقابة أصحاب المستشفيات رفع التعرفة بنسبة 66%، «فيما الأسعار زادت 1000%»، يقول هارون. لذلك لا اتفاق إلى الآن على تعرفة واضحة، في مقابل استمرار الفوضى. وهذا ما يتجلّى في تحميل القادرين من المرضى فروقات الفواتير الاستشفائية. أما غير القادرين، فقد باتت وجهتهم المستشفيات الحكومية «التي زاد الضغط عليها 4 أضعاف»، بحسب حلو.

اليوم، تصارع المستشفيات كي تبقى. وهذه سمة عامة لكل المؤسسات الاستشفائية التي يواجه بعضها خطر الإقفال، عاجلاً أم آجلاً.

(أ ف ب)

أزمة «زبائن» في صيدا

علي حشيشو

أزمة مستشفيات منطقة صيدا لا تنحصر في الأدوية والمستلزمات الطبية فقط، بل تضاف اليها «أزمة مرضى». الكارثة التي تتهدّد هذه المستشفيات تتأتّى من كون معظم «زبائنها» (حوالى 75%) مشمولين بتغطيات صحية من الصناديق الضامنة العامة أو الحكومية أو من شركات التأمين الخاصة (15%)، وهي كلها جهات في حالة اشتباك مع المستشفيات حول تسعيرة الدولار الطبي ما بين 1500 ليرة أو 3900 ليرة أو 20 ألف ليرة وما فوق»، على ما يقول أحد الخبراء في إدارة المستشفيات في صيدا، متوقعاً «سقوط عدد من المستشفيات في فخّ الإفلاس بعد سنوات قليلة فقط».

إلى «أزمة المرضى»، تعاني غالبية المستشفيات من المشاكل التي تعاني منها كل المستشفيات: فقدان الأدوية ومنها أدوية أساسية كالبنج والأدوية الملوّنة وأدوية العمليات الجراحية والمنظارية، وبيع بعضها الآخر على أسعار السوق السوداء، إضافة إلى إقفال معمل الأمصال وفقدان المستلزمات الطبية وأزمة المازوت... وليس آخرها أزمة الديون الكبيرة لمستشفيات صيدا في ذمّة الدولة واضطرار المستشفيات إلى دفع سلف على رواتب ممرضيها وموظفيها لإغرائهم للبقاء في العمل. لكن، على ما يبدو فإن الإغراء «لن يطول في ظل تدهور القيمة الشرائية للرواتب وتدني أجرة الطبيب أصلاً في عدد من المستشفيات»، على ما يقول أحد الأطباء، مشيراً إلى أن «أجر الطبيب المناوب في المستشفى هو 10 آلاف ليرة بالساعة، وتسعيرة الضمان لبدل أتعاب طبيب عن المريض في الليلة الواحدة هي 40 ألف ليرة فقط... قبل أن يحسم منها المستشفى بدلات غير قانونية منها مثلاً استهلاك مبنى واستخدام التيار الكهربائي»!

وليس بعيداً عن أجر الأطباء، تواجه المستشفيات أزمة «تراجع نوعية الخدمة الطبية بسبب نقص السيولة،

> عجز في مواكبة التطور التقني في المعدات الحديثة وفي صيانة المعدات القديمة

ما ينعكس عجزاً في مواكبة التطور التقني في المعدات الطبية الحديثة وحتى صيانة المعدات القديمة»، على ما تقول مصادر طبية. دفع ذلك ببعض المستشفيات للجوء إلى خيار التقشّف. ويشير مسؤول إداري في أحد مستشفيات صيدا إلى «أننا نتجه لتجميع العمليات الباردة بأيام عمل محدودة وعدم تركها على مدار الأسبوع بهدف التقليل من المصاريف التشغيلية». فيما أعلن مستشفى حمود اضطراره لوقف مدّ غرف المرضى بالتكييف ليلاً لتوفير مازوت المولدات مقابل تأمين مراوح هوائية كبدائل للمرضى»، كما لجأت غالبية المستشفيات إلى إطفاء الإنارة الخارجية والكوريدورات في طوابق المرضى.

أما الهجرة في صفوف الأطباء والممرضين في صيدا، فحدّث ولا حرج، وقد تركزت «في النخبة منهم، وفي أوساط الشباب تحديداً»، يقول أحد العاملين في مستشفى حمود، ما يؤثر على مستوى الخدمات الطبية.

وتضم منطقة صيدا ثمانية مستشفيات هي حمود الجامعي ومركز لبيب الطبي والراعي ودلاعة وقصب والنقيب وهيلث مديكال سنتر (عسيران سابقاً) والجنوب (شعيب). إضافة إلى مستشفى صيدا الحكومي ومستشفى الهمشري التابع للهلال الأحمر الفلسطيني.

صور وبنت جبيل: الحالات الطارئة فقط

بلال قشمر

شكّلت مستشفيات منطقة صور ومحيطها خلال الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان منذ عام 1982 وصولاً إلى تموز 2006 خط أمان صحي لأبناء القرى الجنوبية. إذ كانت تقوم بدورها ضمن إمكاناتها المحدودة واستطاعت المواجهة والصمود رغم كل التحديات في السلم والحرب. اجتيازها كل تلك «القطوعات»، لم يُسعفها في الصمود في مواجهة الأزمة الاقتصادية الأخيرة وأزمة كورونا التي استنزفتها، حتى باتت بأشد الحاجة اليوم إلى «عناية فائقة».

قضاء صور الذي يعيش فيه أكثر من 300 ألف لبناني وفلسطيني وسوري يعتمدون بشكل أساسي على ثلاثة مستشفيات خاصة ومستشفيين حكوميين هما صور وقانا. مع ذلك، لا تفي المستشفيات الحكومية بالغرض، ليبقى الاعتماد على «الخاص». غير أن استفحال الأزمة المادية وارتفاع سعر الدولار، انعكسا سلباً على سير العمل داخل هذه المستشفيات وحدّا من تدخلها الطبي في العديد من الحالات المرضية باستثناء الحالات الطارئة منها. يؤكد رئيس مجلس إدارة مستشفى حيرام الطبي في صور الدكتور سلمان عبيديي أنه «بدأنا بالتقشف في العديد من النواحي الطبية ولا سيما في ما يخص العمليات بسبب النقص في المستلزمات الطبية وارتفاع الأسعار، فهناك 95% من المستلزمات غير مدعومة ولم يعد بمقدور المريض أن يدفع تكاليفها وكلفة الفروقات المالية للفاتورة الاستشفائية عبر الجهات الضامنة». ولفت إلى أن المستشفى يُضطر «أحياناً إلى تأجيل العمليات

> مخزون معظم المستشفيات لا يكفيها أكثر من أسبوع على أبعد تقدير

إلى حين تأمين كلّ مستلزماتها»، كاشفاً عن تعاون قائم بين المستشفيات لتبادل النواقص في ما بينها لضمان الاستمرار للجميع. وكذلك الحال بالنسبة إلى مواجهة أزمة كورونا، حيث تلجأ المستشفيات إلى هذا التعاون، وإن كان الخوف القائم اليوم هو من «تدهور الأوضاع بسبب الشح في الأدوية الخاصة بمرضى كورونا. وأكثر هذه الأدوية التي كانت تُستخدم في معالجة مصابي الفيروس أصبحت غير موجودة».

أما ما هو مستعص هنا، فليس الأدوية بقدر ما هي أزمة المحروقات الطارئة حديثاً، خصوصاً أن «مخزون معظم المستشفيات في منطقة صور بدأ بالنفاد ولا يكفيها أكثر من أسبوع على أبعد تقدير». وفي هذا السياق، تعوّل المستشفيات على التعاون مع الجيش اللبناني واتحاد بلديات قضاء صور.

في قضاء بنت جبيل، يعمل مستشفى تبنّين الحكومي كملجأ طبي وصحي نيابة عن باقي مستشفيات القضاء (بنت جبيل الحكومي ومستشفى الشهيد صلاح غندور)، إذ يتمتع بتجهيزات وقدرات تسمح له بإجراء العمليات الجراحية رغم محدودية المستلزمات الطبية والأدوية التي يملكها. مع ذلك، يواجه المستشفى اليوم «النقص في السيولة ما يعيق الاستمرارية في تقديم الخدمات»، بحسب رئيس المستشفى الدكتور محمد حمادي الذي يشكو من سيناريوهات رفع الدعم عن الأدوية والمستلزمات الطبية والمحروقات. ويشير إلى أن «واقع الأسعار اليوم وغياب المستلزمات وفقدان الأدوية كلّ ذلك يضعنا في موقف محرج في المرحلة المقبلة لأننا نتجه نحو كارثة».

على الغلاف

«أزمة زيادة» في بعلبك ـ الهرمل

(هيثم الموسوي)

تضم 82 سريراً ومستشفى الهرمل الحكومي (45 سريراً)، ويبلغ مجموع الأسرّة في تلك المستشفيات مجتمعة 722 سريراً تخدم 500 ألف لبناني... و60 ألف نازح سوري!
تكشف هذه الأرقام، بحسب سكرية، مدى نأي الدولة وحكوماتها المتعاقبة بنفسها عن الاهتمام بأوضاع أبناء قرى وبلدات بعلبك الهرمل، وتحديداً في ما يخص التوزيع الجغرافي لهذه المستشفيات، حيث يفقد عدد كبير من أبناء غربي بعلبك والبقاع الشمالي «الأمل بالنجاة عند أي طارئ صحي خطير، إذ يترتب على مرضى القلب والجلطات والإصابات الناجمة عن إطلاق نار الانتقال أكثر من 60 كيلومتراً باتجاه مدينة بعلبك، إن لم يكن 100 و150 كلم باتجاه زحلة وبيروت لعدم توفر أسرّة ولعدم توفر الأطباء والإمكانات لمعالجة تلك الحالات، والأمر نفسه بالنسبة إلى قرى غربي بعلبك كدير الأحمر وعيناتا واليمونة وبيت مشيك وشمسطار وطاريا».
اليوم، أضيفت إلى الأزمات السابقة الأزمة المالية والاقتصادية التي ارخت أيضاً بثقلها على المستشفيات وقدراتها المالية واللوجستية، حيث تعاني نقصاً في المعدّات والمستلزمات الطبية والتمريضية، ما يستدعي «دق ناقوس الخطر»، بحسب مدير مستشفى بعلبك الحكومي، عباس شكر الذي كشف أنّ مستشفى بعلبك الحكومي «يعاني نقصاً حاداً في كثير من المستلزمات الطبية نتيجة تعنّت الشركات لجهة دفع بالفريش دولار. لذلك لم نعد نملك القدرة على إجراء التحاليل والفحوصات في مختبر المستشفى». ما يعيشه «بعلبك الحكومي» يسهل «تعميمه» على غيره من المستشفيات التي أوقفت بعض الخدمات الطبية فيها أو حتى الأقسام نتيجة فقدان المستلزمات والمعدات. أكثر من ذلك، تفتقر معظم المستشفيات إلى غرف العنايات، وتحديداً غرف عناية الأطفال، فباستثناء قسم عناية الأطفال الذي افتتح قبل أسابيع في «بعلبك الحكومي» والغرف الخمس في مستشفى الهرمل الحكومي، لا غرف أخرى في المنطقة، وأيضاً لا بنوك للدم. وكلما اقتربنا من الهرمل، زاد الشح في الخدمات الطبية في المستشفيات، وقد وصل الأمر الى حدّ افتقارها إلى أطباء اختصاصيين في جراحة الدماغ والأعصاب وحتى الحروق. ويعزو مدير مستشفى الهرمل الحكومي سيمون ناصر الدين السبب إلى «الجغرافيا البعيدة للهرمل والتي تشكل عبئاً على بعض الأطباء الذين يواجهون صعوبات في الانتقال من الهرمل وإليها، واليوم زادت المشكلة أكثر بسبب انهيار الليرة».
وفي هذا السياق، أكد النائب الدكتور علي المقداد، عضو تجمع المستشفيات الحكومية والخاصة، أن مشروع إنشاء مستشفى حكومي في البقاع الشمالي «وُضع على سكّة التنفيذ بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار بقرض من الصندوق الكويتي قيمته 10 ملايين دولار، وسط مساعٍ حثيثة في ظل الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي الصعب لثني الأطباء عن الهجرة والبقاء في المنطقة لمتابعة الجهود لتعزيزها بالأطباء الكفوئين وذوي الاختصاصات المختلفة».

رامح حمية

الأزمة الصحية الحالية ليست الأولى التي تختبرها محافظة بعلبك ـ الهرمل، فهذه «البلاد» تعيش منذ زمنٍ طويل أزمتها الخاصة قبل أن تضاعفها الأزمات الأخيرة. فهنا، مثلاً، ليس غريباً أن «يخلص العمر» على باب مستشفى لعدم وجود سرير فارغ، لا همّ إن كان مستشفى خاصاً أو حكومياً، فالأمر سيّان في المكانين، إذ تعاني المحافظة خللاً كبيراً لجهة أعداد الأسرّة المتاحة في المستشفيات مقارنة بعدد السكان، عدا عن المستوى المتدنّي للخدمات الصحية والاستشفائية. أما المشكلة الأبرز، فهي في «الخلل الحاصل في التوزيع الجغرافي للمستشفيات، وعددها الضئيل جداً بالنسبة إلى محافظة تزيد مساحتها على 3000 كلم2»، بحسب الدكتور إسماعيل سكرية، رئيس الهيئة الصحية الوطنية، مشيراً إلى أن «بعض المستشفيات في المنطقة ليست مستشفيات بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل هي أقرب إلى مستوصفات طبية». وثمة ما يمكن إضافته هنا إلى لائحة الأزمات في المنطقة، وهو تحكّم «الوساطات بالدخول إلى المستشفى والحصول على سرير، فالمحظيّ هو من له ظهر»، على ما يقول بعض أطباء المنطقة، متطرقين أيضاً إلى تمييز يمارسه بعض أصحاب المستشفيات الخاصة بين المرضى لناحية الجهة الضامنة، «وبالطبع مرضى الوزارة في أدنى الترتيب، وهم الأفقر في المنطقة».
تضمّ منطقة بعلبك ــ الهرمل 9 مستشفيات خاصة ومستشفيين حكوميين، تقسم ما بين 6 مستشفيات خاصة في بعلبك (دار الأمل الجامعي والمرتضى والطفري وابن سينا والريان ودار الحكمة) تضمّ 480 سريراً، إضافة إلى مستشفى بعلبك الحكومي (115 سريراً)، و3 مستشفيات خاصة في الهرمل (يونيفرسال والبتول والعاصي)

جبيل والبترون «تجود من الموجود»

اعداد مستشفيات القضاءين

يضمّ قضاء جبيل ثلاثة مستشفيات تقع على الساحل، مستشفى سيدة المعونات الجامعي ومستشفى سيدة مارتين ومستشفى مار مخايل. ومستشفيين حكوميين في جبرود القضاء هما مستشفى قرطبا الحكومي ومستشفى ميفوق الحكومي الذي لا يزال قيد الإنجاز. وتُقدر القدرة الاستيعابية لهذه المستشفيات بحوالى 350 سريراً لخدمة 140 ألف نسمة. أما قضاء البترون، فيضم مستشفيين أساسيين هما البترون وتنورين الحكومي الواقع في أعالي جرود القضاء.

فانيسا مرعي

المستشفيات الخاصة والحكومية في قضاءَي جبيل والبترون أشبه ما تكون في حال «موت سريري»، بسبب هجرة أطبائها وممرّضيها، والنقص الحادّ في المواد والمستلزمات الطبية. بعضها أجبر على التوقف عن تقديم جزء من خدماته وما لا يزال صامداً يستعين بالمخزون المتوفر لديه لاستكمال الفحوصات والعلاجات والعمليات، على أمل التوصل إلى حلول قبل اضطرارها إلى إقفال أقسام فيها أو حتى أبوابها!
مستشفى سيدة المعونات الجامعي في جبيل، أحد أكبر المستشفيات في المنطقة، بدأ يفقد «توازنه»، إذ يعتمد حالياً على مخزونه من الأدوية والمستلزمات الطبية، بما يمكّنه من الاستمرار في استقبال المرضى. مع ذلك، ثمة خوف من «القَطعة»، على ما يقول المدير الطبي الدكتور زياد خوري، لأن بعض أنواع المواد الطبية بات قريباً من الفقدان. في المقابل، تخلّى المستشفى مرغماً عن بعض الخدمات الطبية لعدم توافر المواد الطبية اللازمة لها أو لتوفير القليل المتبقّي للعمليات الملحّة. يشير خوري إلى أن هناك «فقداناً لأدوية السكّر (الإبر المؤبّدة) والميل وسرطان الدّم لأن الكميات التي يتسلّمها المستشفى من المستوردين ضئيلة، مقابل الحاجات المطلوب منه تلبيتها، «واستمرار الوضع على ما هو عليه سيؤدي إلى كارثة صحية. إذ أن عدد الحالات الاستشفائية اليومية يصل إلى حوالى 35 مريضاً، فضلاً عن حوالى 20 مريض سرطان يخضعون يومياً للعلاجات».
الحال نفسها تنسحب على بقية مستشفيات قضاء جبيل التي تقاوم للبقاء على «قيد الحياة».
في جرود قضاء البترون، لا يزال مستشفى تنورين الحكومي يستقبل جميع المرضى وتُجرى فيه كل أنواع الفحوصات المخبرية والشعاعية والعمليات، بحسب رئيس مجلس الإدارة مدير المستشفى الدكتور وليد حرب، لسبب واحد «هو وجود مخزون يكفي لسدّ الحاجة». لكن، ذلك لا يعني أن المستشفى «بخير»، خصوصاً في ظل انقطاع الاستيراد الذي تكمن مخاطره في عدم القدرة على «تجديد المخزون»، كما يشكو حرب من التأخّر في دفع المستحقات المتوجبة على الجهات الضامنة، إذ إن «لنا أكثر من 5 مليارات ليرة مستحقات عن عامَي 2020 و2021 وملياز ليرة بين عامَي 2016 و2018 موجودة لدى وزارة المالية ولم تُدفع حتى اليوم».
لكن، هل هذا كل شيء؟ الأرجح أن الأزمات لن تتوقف عند فقدان المستلزمات الطبية والأدوية التي بات تحصيل بعضها يحتاج إلى «قدرة قادر»، بل بات للمحروقات أيضاً دورها في إنهاك المستشفيات التي بالكاد تنجح في تأمين المادة «كل يوم بيومه» وتقنينها من خلال تخفيف استهلاكها في بعض الأقسام.

مستشفيات كسروان تسير بقوة «المساعدات»

ليا سعد

كغيرها من الأقضية، لم يكوّن القطاع الاستشفائي في قضاء كسروان «مناعة» لمواجهة الأزمات التي تعصف به. 7 مستشفيات يضمّها القطاع تشترك اليوم في المعاناة: النقص في كل شيء، من أدوية إلى مستلزمات طبية إلى مستحقات بالليرات عالقة في المصارف، وأخرى لم تتقاضاها وباتت اليوم بلا قيمة. وكما في مناطق أخرى، يستحوذ القطاع الخاص على مجمل المستشفيات، حيث توجد 6 مستشفيات هي الـ KMC (مركز كسروان الطبي) وسيدة لبنان (جونية) والقديس جاورجيوس والحاج واللسان لويس في المعاملتين وباستور، ويضاف إلى هذه «العائلة» مستشفى فتوح ـ كسروان في منطقة البوار.
مع ذلك، لا تبدو أوضاع هذه العائلة على ما يرام، فالعام الماضي شهد إقفالاً قسرياً لمستشفيين، هما مستشفى سيدة لبنان الذي أقفل أبوابه في 15 نيسان 2020 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية وتداعيات ارتفاع سعر صرف الدولار، قبل أن يعود بـ«مساعدة مالية» من بعض السياسيين. وقبل أن تنتهي أزمة سيدة لبنان، حلت أزمة مستشفى باستور الذي أقفل هو الآخر لعدة أشهر، قبل أن يعاد تشغيله بسبب الحاجة إليه في ظل أزمة كورونا، بعشرة أسرّة في كانون الثاني الماضي، قبل أن تُرفع قدرته الاستيعابية في الفترة الأخيرة.
في كسروان، تسير كل المستشفيات في درب واحدة، فليست أزمة المستشفيين السابقين عابرة أو استثنائية، بل تنسحب على كل المستشفيات. فحتى مركز كسروان الطبي، يعتبر أكبر المستشفيات وأكثرها تطوراً، يعاني اليوم من وطأة الأزمة. وفي هذا السياق، نبّه المدير التنفيذي في المركز أنطوني باسيم إلى أن «مخزون المواد والمستلزمات الطبية لم يعد كافياً»، محذّراً من أنه «رغم تقديم كل الخدمات الطبية حتى الساعة، إلا أنه إذا بقي الوضع على ما هو عليه، فلن نتمكن من الاستمرار في تقديمها طويلاً». اليوم، بعمد المركز، الذي يضمّ 80 سريراً ويدخل إليه شهرياً حوالى 250 شخصاً للاستشفاء، إلى اعتماد سياسة الأولوية، وفق الحالات الطارئة للمرضى في الفحوصات والعلاجات، بسبب النقص في بعض المواد المستخدمة في المختبرات، «فمن يمكنه تأجيل فحوصاته يُطلب منه ذلك». ويؤكد باسيم أن «المركز يعمد إلى استهلاك المواد الطبية بطريقة مترّنة ومنظّمة لكي تكفي لأطول وقت ممكن، وخصوصاً أن كمية المواد والمستلزمات الطبية التي يتسلّمها من الشركات المستوردة أقل بكثير من الكميات التي يطلبها». مع ذلك، يخاف باسيم، كما غيره، من الوصول إلى المرحلة الأسوأ: رفع الدعم، عندها «مش بس نحنا رح نتعثر، رح يتعثر المريض كمان».
لا تختلف حال مستشفى الحاج ـ عشقوت، الذي يقع في أعالي قضاء كسروان، عن البقية، فحتى في عزّ انتشار جائحة كورونا، بقيت أقسام من هذا المستشفى غير مستخدمة ومقفلة أمام المواطنين بسبب غياب التمويل، وهو يعاني اليوم نقصاً في المستلزمات الطبية وأدوات التعقيم. أما مستشفى البوار الحكومي الذي أعادته أزمة كورونا إلى دائرة الضوء، فإنه «مش ماشي الحال»، على ما يقول بعض العاملين، إذ إنه غير مجهّز بأقسام طبية تبدو الحاجة ماسّة إليها في ظل الأزمة المالية، وخصوصاً أن معظم المرضى باتوا يتّجهون نحو الحكومي» بسبب الأكلاف.
«ليس بخير»، هي الخلاصة التي يمكن الخروج بها في وصف حال القطاع الاستشفائي في كسروان والذي بات على حافة الانهيار. فهل من يسمع وينقذ أكثر من 200 ألف نسمة من المعاناة؟

> العام الماضي شهد إقفالاً قسرياً لمستشفيين تحت تأثير الأزمة الاقتصادية

الاستشفاء عملة نادرة في طرابلس

عبد الكافي الصمد

80 في المئة من الأدوية، البسيطة والأساسية، فقدت من مستشفيات طرابلس. لا فرق، هنا، بين مستشفى حكومي وآخر خاص، فالكل واقع تحت ضغوط أزمات كبيرة أدت إلى تراجع الخدمات الطبية.
في عاصمة الفيحاء، تكافح المستشفيات لتحصيل حبة دواء، حيث بات المفقود منه أكبر بكثير من الموجود، وكذلك الحال بالنسبة للمستلزمات الطبية التي تجاوز النقص فيها حدود الـ90 في المئة، بحسب مصادر طبية.
كل تلك «المفقودات» كان لها أثر مباشر على الخدمات الطبية، إذ ألغت معظم مستشفيات المنطقة العمليات الباردة وتوقفت عن استقبال أي مريض يحتاج إلى عملية إلا إذا كانت طارئة. وحتى الطارئ منها قد يتعذر إجراؤه في بعض المستشفيات التي لجأت إلى قرارات صعبة، منها التحويل إلى مستشفيات أخرى أو حتى مراكز صحية.
ويجمع مسؤولون في المستشفيات الحكومية والخاصة أن الأزمة ستتفاقم أكثر في المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد توقف مختبرات ومراكز غسيل الكلى عن العمل، وأن بعض هذه المستشفيات مهدد بالإقفال نهائياً، مثل مستشفى أورانج ناسو في طرابلس الذي وصل إلى «آخر نفس» فيه، فضلاً عن تذمر الأطباء والموظفين والعاملين في كل المستشفيات بسبب تراجع قيمة مخصصاتهم ورواتبهم وتبخرها، وارتفاع أجور النقل نتيجة أزمة المحروقات، ما جعل كثيرين منهم يعتذرون عن عدم الذهاب إلى مراكز عملهم.

(أ ف ب)

مستشفيات عكار تلفظ أنفاسها الأخيرة

تجلة حمود

فاقمت الأزمة الراهنة من الأوضاع الصعبة لمستشفيات محافظة عكار التي تبدو وكأنها تلفظ أنفاسها الأخيرة، بسبب عجزها عن تأمين المازوت لتشغيل الأقسام والاهتمام بالمرضى، وعجز الموظفين والأطباء عن الوصول إلى عملهم بسبب فقدان مادة البنزين كلياً، وارتفاع «أجرة الطريق» إلى 50 ألف ليرة يومياً للبلدات البعيدة نسبياً عن مركز المحافظة.
تضم محافظة عكار أربعة مستشفيات خاصة عاجزة اليوم تماماً عن تحمل الضغط الزائد، وهي مستشفى السلام في الدريب الأعلى ومستشفى الحبتور في جرد القيطع ومستشفى رحال ومركز اليوسف الاستشفائي التعليمي في حلبا، إضافة إلى مستشفى حلبا الحكومي. جميعها تقاتل باللحم الحي منذ بداية الأزمة. ومع عزل عكار عن محيطها وانعدام المحروقات، باتت مهددة بوجودها وقدرتها على الاستمرار، وبات إقفال بعض الأقسام أمراً لا بد منه.
يتدبر أصحاب المستشفيات اليوم المحروقات بالمجهود الشخصي، وبسبب ذلك بات التقنين السياسة الجديدة في «الشغل»، فلا مكيفات في الأقسام، ولا في طوابق المرضى ويتم توفير الكميات الموجودة لغرف العمليات، ومرضى غسيل الكلى. ووصل التقنين إلى دوامات العمل، حيث يشير سعود اليوسف، رئيس مركز اليوسف الاستشفائي التعليمي (أكبر المستشفيات في المحافظة ويتم الاعتماد عليه بشكل أساسي) إلى أن «الموظفين من خارج حلبا تم تخفيض أيام عملهم إلى ثلاثة أيام أسبوعياً»، لافتاً إلى «أننا بتنا مهددين وعاجزين عن الاستمرار. القدرة الاستيعابية للمستشفى كانت تقارب الـ 90 مريضاً في اليوم، أما حالياً فلا تتجاوز الـ 25 مريضاً». مع ذلك، ليست أزمة المحروقات والأدوية والمستلزمات هي وحدها ما تعاني منه مستشفيات المحافظة، بل «تمتاز» عن بقية المناطق بانقطاع الاتصالات والإنترنت وخدمة أوجيرو وخطوط الخليوي، وهو «ما يجعل العمل مستحيلاً».
أما المستشفى الحكومي، فهو الآخر في وضع لا يحسد عليه، وأخيراً أصدرت إدارته بياناً تستنكر فيه «الفَلَتان المستشري الذي بات يهدد حياة المرضى في المستشفيات، وآخر فصوله مصادرة صهريج مخصص لمستشفى عبد الله الراسي الحكومي - حلبا، على طريق الحصنية وإفراغ حمولته البالغة 7 آلاف ليتر».

تحوّل ظهور جهاد فادي الخطيب بقميص منتخب تركيا إلى قضية رأي عام في لبنان (موقع الفيبا)

سبوت لايت

جهاد فادي الخطيب «تركي» خطوة مشروعة أم خيانة وطنية؟

ظهور جهاد فادي الخطيب بقميص منتخب تركيا للناشئين في كرة السلة أعاد الضجّة إلى ساحة اللعبة المحلية. فتحوّل إلى قضية رأي عام وسط انقسام حول هذه الخطوة التي تفهّمها البعض وأشاد بها، وصنّفها البعض الآخر بأنها خيانة وطنية. واستغلّها آخرون للإساءة إلى أطراف مختلفة بدلاً من التوقّف عند الإيجابيات فيها

شربل كريّم

ابن «أسطورة» كرة السلة اللبنانية إيصال نجله للعب في بلاد يفوق مستوى كرة السلة فيها نظيره في لبنان بكثير، وفي بلاد حيث تبدو الأوضاع العامّة أفضل بكثير مما تعيشه «بلاد الأرز» من مآسٍ حالياً.

المهم أن جهاد سجّل إطلالةً بقميص المنتخب التركي مُظهراً جرأةً وشجاعةً وإمكاناتٍ فنية جيّدة بين مجموعة من اللاعبين الناضجين الذين بدا بعضهم أكبر من سنّهم فنّياً وبدنياً. ظهورٌ أشعل مواقع التواصل الاجتماعي حيث كان «الخطيب الصغير» عنوان كل الأحاديث لأيام عدة، فأشاد كثيرون به بحسرةٍ ممزوجةٍ بخيبة عدم اختياره تمثيل لبنان رغم أنه يمكنه تبديل اختياره لاحقاً بعد تخطّيه سنّ الـ17 بحسب القوانين الدولية. كما أشاد آخرون بأهمّية هذه الخطوة للاعبٍ في كرة السلة اللبنانية. لكن الواقع أنها خطوة عمل عليها فادي الخطيب نفسه من قنوات مختلفة هادفاً إلى إيصال نجله للعب في بلادٍ يفوق مستوى كرة السلة فيها نظيره في لبنان بكثير، وفي بلادٍ حيث تبدو الأوضاع العامّة أفضل بكثير مما تعيشه «بلاد الأرز» من مآسٍ حالياً.

المهم أن جهاد سجّل إطلالةً بقميص المنتخب التركي مُظهراً جرأةً وشجاعةً وإمكاناتٍ فنية جيّدة بين مجموعة من اللاعبين الناضجين الذين بدا بعضهم أكبر من سنّهم فنّياً وبدنياً. ظهورٌ أشعل مواقع التواصل الاجتماعي حيث كان «الخطيب الصغير» عنوان كل الأحاديث لأيام عدة، فأشاد كثيرون به بحسرةٍ ممزوجةٍ بخيبة عدم اختياره تمثيل لبنان رغم أنه يمكنه تبديل اختياره لاحقاً بعد تخطّيه سنّ الـ17 بحسب القوانين الدولية. كما أشاد آخرون بأهمّية هذه الخطوة للاعبٍ في سنّه لكي يحصل على فرصة اللعب والاحتكاك على مستوى عالٍ في ظلّ توقّف البطولات الآسيوية بسبب جائحة «كورونا» والأوضاع الصعبة في لبنان، وهي خطوةٌ مقبولة بالنسبة إليهم إذا ما كانت طبعاً مؤقتة لا دائمة. لكن البعض الآخر حوّل الخيبة إلى مساحةٍ لمهاجمة فادي الخطيب ونجله وحتى كلّ من يرتبط بشكلٍ أو بآخر بالمنتخبات الوطنية وتحويل البوصلة إلى مكانٍ آخر بعيدٍ كل البعد عن الأخلاقيات والرياضة والمنطق العام.

بطبيعة الحال، لا يمكن لوم أحد على الخيار الذي اتّخذه جهاد، لا الاتحاد الذي يرتبط أصلاً نشاطه بنشاطات نظيره الآسيوي المتوقّفة قسراً على صعيد بطولات الفئات العمرية، ولا فادي الذي يحق له التفكير بمستقبل نجله مثله مثل أي أبٍ آخر، ولا جهاد نفسه الذي كان ليُخطو أي لاعب خطوته في حال سنحت له فرصة كبيرة من هذا النوع.

فرصةٌ لن يفوّت مثلها أيّ رياضي لبناني لاحقاً، ولم يفوّتها أي رياضي لبناني سابقاً تماماً كما فعل أمين يونس الذي تمّ التواصل معه للالتحاق بمنتخب لبنان لكرة القدم لكنّه اختار منطقياً اللعب مع المنتخب الألماني وساهم بفوزه بكأس القارات. فرصةٌ استغلّها روني صيقلي سابقاً بجنسيةٍ يونانية لينتقل إلى عالم الدوري الأقوى في كرة السلة أي الدوري الأميركي للمحترفين حيث لا يمكن استذكار أي لوم الصق به بل في نهاية المطاف قبل إنّه علامة فارقة لبنانية لمعت في الـ NBA.

> يمكن لجهاد الخطيب تبديل اختياره لاحقاً بعد تخطّيه سنّ الـ17 بحسب القوانين الدولية

الخطيب يوضح ويتوعّد

الواقع أن التعليقات في مكانٍ ما كانت قاسية بحق فادي وجهاد الخطيب وكل من يرتبط بهذه القضية، وهي مسألةٌ ردّ عليها «التايغر» من مكان إقامته في دبي عبر «الأخبار» قائلاً: «مضحكٌ أمر البعض ومثيرٌ للشفقة، فهناك أشخاص يعيشون في الخارج منذ سنواتٍ طويلة ولم يقدّموا أي شيء لوطنهم الأم ويأتون ليتحدّثوا عن الوطنية ويطلقون عظات عن حبّهم للبنان أو ما شابه». ويتابع: «أنا فادي الخطيب، مثّلت لبنان وأعطيت بلادي كل ما لدي على أرض الملعب. انتُقدت وهوجمت مراراً لكنّني لم أتوقف يوماً عن حبّ هذه البلاد التي كنت وفيّاً لها، بينما هناك أشخاص غير أوفياء لما قدّمته يعيشون في الخارج ولا يسألون عن لبنان أيضاً فهم يختبئون خلف شاشة التلفون أو الكومبيوتر ويستعرضون عضلاتهم بكلام غير أخلاقي».

وينطلق الخطيب من كلامه عن الخطة التي اختارها لنجله من كلام كلّ أب قلق على مستقبل أولاده وعائلته، فيقول: «لدينا أمل بلبنان، لكن لا يمكننا إهدار الفرص السانحة بكل بساطة وخصوصاً أننا لا نعرف ماهية أفق المستقبل». ويضيف: «أعطيك مثلاً عن جهاد، فهو لاعب موهوب بسنٍّ صغيرة، وحصل على فرصة اللعب مع واحدٍ من المنتخبات العالية المستوى في أوروبا، فماذا يفترض أن نفعل هنا؟ هل نعيده الى لبنان ونقتل نسق تطوّر موهبته في هذه السنّ حيث يحتاج إلى اللعب، ومن ثم نقول له اذهب وابحث عن أي شيءٍ آخر تقوم به بعيداً من كرة السلة؟ وهل نعيده ليعيش في دوامة المستقبل المجهول حتى على الصعيد الأكاديمي فنسجنه في غرفته ونطلب منه الدراسة «أونلاين»؟».

كلام النجم الذي صال وجال في ملاعب كرة السلة العربية والآسيوية والعالمية يبدو منطقياً إذا ما نظرنا إلى الناحية العاطفية والمهنية، إذ إن عائلات كثيرة تبحث اليوم إما عن فرصةٍ للخروج من البلاد أو عن مجال لتأمين مستقبل أولادها، وهي مسألةٌ يعقّب عليها الخطيب قائلاً: «ما حصل في قصة جهاد ينطبق على أي شاب آخر وفي أي قطاع، والدليل هي كمية الرسائل التي نتلقّاها يومياً بالآلاف من لبنانيين يسألون عن إمكانية تأمين فرصةٍ لهم للخروج من البلاد مع تزايد المصاعب».

ويوضح فادي: «لم يكن بإمكان جهاد الاستفادة من الجنسية التركية إذا تخلّف عن اللعب مع المنتخب وذلك بحسب قوانين البلاد. لقد حاولنا حصر تواجده مع فنربخشه فقط لكن القوانين لم تسمح لنا، وبالتالي فإن القرار هو لمصلحة ابني والموهبة التي يحملها ومستقبله طبعاً، وخصوصاً أن فرصة اللعب في أوروبا لا تسنح لأيٍّ كان، وفي نهاية المطاف سيُقال إن لبنانياً يلعب في إحدى أهم القارات في عالم كرة السلة».

كلام الخطيب هنا يحمل إيجابية نسبياً لجهة التمثيل الدولي المستقبلي لنجله الذي قد نراه لاحقاً بالوان لبنان، لكنه يحمل استياءً أيضاً من أولئك الذين يصوّبون عليه من باب التخوين أو يتهمونه بأنه رمى هويته اللبنانية في وقتٍ كانت العائلة قد أوصت الجهات التركية بعدم قبولها أن يلعب جهاد في اللقاء الذي جمع المنتخبَين التركي و«الكيان الصهيوني». فيقول فادي: «للأسف هناك أشخاص بلا وفى، إذ يكفي أن يُقال إن جهاد هو ابن فادي ليكون لبنانياً وأكثر، فنحن عشنا حياتنا في خدمة البلد وعندما نزلنا إلى الطرقات وأطلقت النيران علينا في التظاهرات وكدنا نفقد حياتنا، لم نكن هناك للاستعراض لذا لا يمكن التشكيك بوطنيتنا ومن يريد الكلام عن الوطنية عليه أن ينزل إلى الساحات أو يأتي إلى البلاد ليقف مع شعبها، لا أن يختبئ في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي». ويختم: «هناك أشخاص سنطالهم قانونياً لأنهم مسّوا بالمحرّمات أي بكرامة العائلة وتخطّوا الحدود، ومن يهاجمني فليات ويواجهني شخصياً كما يفعل الرجال».

ليغ1

مارسيليا... مسلسل التخبّط مستمرّ

مشاكل كبيرة يعاني منها نادي مارسيليا الفرنسي لكرة القدم منذ سنوات، ابرزها عدم الثبات الفني، والعجز عن الوصول إلى المراكز المتقدمة والمنافسة على تحقيق الألقاب المحلية، خاصة بعد التفوّق الكبير لنادي باريس سان جيرمان بفضل الأموال القطرية. نادي الجنوب الفرنسي يبدأ هذا الموسم بمزيد من التخبّط وعدم الاستقرار وهو ما يمكن أن يجعل موسمه مهدّداً

بعد أن أنهى الموسم الماضي محلّياً في المركز الخامس، تبدوا انطلاقة نادي مارسيليا للموسم الجديد متعثّرة. نادي الجنوب، والذي يتغنّى بأنه النادي الفرنسي الوحيد الذي حقّق دوري أبطال أوروبا عام 1993، يحتل اليوم المركز التاسع في سلّم ترتيب الـ«ليغ1». لعب مارسيليا ثلاث مباريات حتى الآن في الدوري (توقفت المباراة الأخيرة أمام نيس بعد الإشكال مع الجماهير وتم تخسير مارسيليا)، ففاز في المباراة الأولى على مونبولييه بثلاثة أهداف لاثنين فيما تعادل مع بوردو في الثانية بعد أن تقدم بهدفين دون ردّ في الشوط الأول، وخسر الثالثة بقرار الرابطة.

خسر مارسيليا المباراة الأخيرة امام نيس بعد الإشكال مع الجماهير (أ ف ب)

حتى الآن يبدو مارسيليا مشتتاً، حتى إن مدرب الفريق، الأرجنتيني خورخي سامباولي لا يبدو قادراً على وضع الفريق على السكة الصحيحة. المدرب «العصبي» شارك في الإشكال الكبير الذي وقع مع جماهير نادي نيس في المباراة الأخيرة، حتى إنه حاول التهجم وضرب الجهاز الفني للنادي المنافس، قبل أن يوقفه لاعبوه وبعض الذين كانوا موجودين في الملعب. تصرف سامباولي ساهم بتأجيج لاعبيه وأخرجهم بطريقة أو بأخرى من أجواء اللقاء، الذي رفض مارسيليا استكماله بداعي الخوف على السلامة. ويؤكد العديد من المراقبين أن سامباولي ليس هو المدرب المناسب للفريق الجنوبي، خاصة أنه جاء بعد خلافات مع المدرب السابق، البرتغالي أندريه فياش بواش. الأخير كان يعمل على تأسيس فريق جيد، إلا أن الخلافات مع الإدارة على طريقة إدارة سوق الانتقالات جعلته يخرج من الباب الضيّق، ليأتي سامباولي.

المدرب الأرجنتيني ورغم أنه قاد العديد من الأندية والمنتخبات (أبرزها منتخبا الأرجنتين وتشيلي) لا يبدو قادراً على تقديم الكثير لمارسيليا، خاصة أنّ النادي الجنوبي يبحث عن الألقاب في ظل منافسة شرسة من أندية باريس سان جيرمان وليل وليون التي تعمل بطريقة أفضل، كما أنها تنفق الأموال بطريقة أكبر على الانتقالات. سامباولي يلعب وفق خطط (4 . 2 . 1 . 3) و(4 . 3 . 3) و(4 . 3 . 3)، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على الفرنسي ديميتري بابيت، خاصة بعد خروج اللاعب الأرجنتيني داريو بينيديتو إلى صفوف نادي إلتشي الإسباني على سبيل الإعارة.

ولكي لا يتحمل سامباولي المسؤولية وحده، فإن الأكيد أن إدارة النادي العاجزة عن تأمين الاستقرار والأموال، والتي تعاقدت مع مدرب عادي جداً الموسم الماضي، وهو غير قادر على إعادة مجد مارسيليا صاحب الصولات والجولات سابقاً في الدوري الفرنسي.

> المسؤولية الأولى تقع على الإدارة وبعدها المدرب خورخي سامباولي

مع لاعبين من الصف الأول في أوروبا. وفي إطار صرف الأموال علق سامباولي على صفقة انتقال مواطنه ليونيل ميسي إلى صفوف باريس سان جيرمان بالقول: «السلطة والنفوذ في هذه الأيام أقوى من العدالة، ووصول ميسي يزيد هذه الفجوة». وفي تصريحات سابقة قال: «بالتأكيد سترتفع نسبة مشاهدة مباريات الدوري الفرنسي، لكن ستكون هناك فوارق كبيرة في القوة، ما يبعدنا تماماً عن إرساء مبدأ العدالة».

والحديث عن العدالة هنا لا يغني مارسيليا الذي يبدو لموسم جديد غير قادر على ذهاب بعيداً، وهو يحلم فقط بالحصول على مقعد مؤهل إلى الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ»، أو إذا كان التفاؤل كبيراً، فإنه سيحلم بالحصول على مقعد مؤهل إلى دوري أبطال أوروبا.

المسؤولية الأولى تقع على إدارة النادي العاجزة عن تأمين الاستقرار والأموال، والتي تعاقدت مع مدرب عادي جداً الموسم الماضي، وهو غير قادر على إعادة مجد مارسيليا صاحب الصولات والجولات سابقاً في الدوري الفرنسي.

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3817

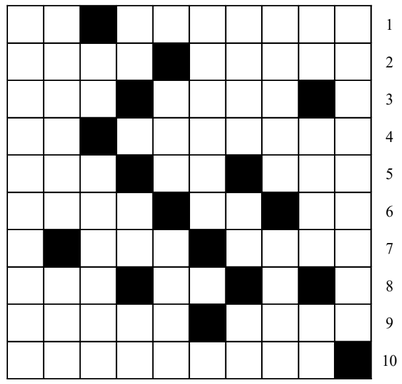

أفقيا

1- دولة آسيوية – بئر عميقة – 2- جبل عراقي – ثمار أشجار السنديان – 3- مدينة سورية – أعطى تفسير لغبائه – 4- التلة – مش بيده – 5- برهة من الزمن – للإستفهام – ماركة سيارات – 6- حرف عطف – يجري في العروق – صراع – 7- مكتنز الجسم – إقترب منه – 8- إسم بوذا في الصين – مضيق في المحيط الهادي بين جزيرتي نيوزيلندا – 9- من الآلهة الهندوسية – أكبر موسيقيي الأندلس – 10- عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية

عمودياً

1- عاصمة آسيوية – 2- قرع الجرس – خصم عنيد – للنداء – 3- من الأطباق اللبنانية – يُغلق – 4- كتاب للشاعر سعيد عقل – وعاء الخمر – أصل البناء – 5- نخيفهم – 6- رئيس الهة أوغاريت – شدّ ما ارتخى من أوتار القانون – 7- والد – مأوى الدجاج – جرذ بالأجنبية – 8- قلب الثمرة – صيصان – 9- عاصمتها تبليسي – حرف أبجدي – 10- من أكبر قياصرة روسيا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- شارل ديغول – 2- وصف – فنلندا – 3- نُبصر – هاش – 4- كعْ – ينزف – سم – 5- منعم – مبغ – 6- نالوت – سالت – 7- ريح – قمر – أر – 8- يلّ – يهو – زنب – 9- الزماني – 10- شفيق الوزان

عمودياً

1- شوْن كونري – 2- اصبع – إيلاف – 3- رفح – ملح – لي – 4- رينو – برق – 5- دف – نعتقهما – 6- ينهزم – موّال – 7- غلاف – سر – نو – 8- ونش – ما – زيز – 9- لذ – سيلان – 10- المغتربون

sudoku 3817

							6	8
		2	3				4	5
8		9	5		6		1	
	5		2	3			9	
	1						3	
	8			6	1		5	
6	4							
3	2			5	4			9
	9			8	3		2	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3816

7	8	2	6	3	5	4	1	9
6	9	1	4	8	2	5	7	3
5	4	3	7	9	1	8	2	6
3	6	9	2	7	8	1	5	4
1	2	4	5	6	9	3	8	7
8	5	7	3	1	4	6	9	2
4	1	6	8	2	7	9	3	5
9	7	5	1	4	3	2	6	8
2	3	8	9	5	6	7	4	1

مشاهير 3817

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شخصية بارزة في حركة استقلال بورتوريكو (1891-1965). كان يُعرف بالمايسترو بسبب مهارته الخطابية. سجن وأفرج عنه

11+10+8+9+7 = جزيرة أندونيسية ■ 1+2+4+5 = عاصمتها ليما ■ 6+2+3 = ذكر الدجاج

حل الشبكة الماضية: هارون الرشيد

إعداد نعوم مسعود

افغانستان

بانشير موئلًا للهاربين: العسكر أيضاً... ينتظر التسوية

على رغم كثرة التحليلات التي حاولت فهم الأسباب الكامنة وراء الانهيار السريع للجيش الأفغاني، ألّا انهالم تتطرّق الى ماهية هذا الجيش، وتقسيماته، وولاءاته. فضلاً عن الفساد المستشري في طبقات مؤسّسة اغدقت عليها واشنطن عشرات مليارات الدولارات، لتكون نظيرالقواتها. وفيما يحمل تهاوي قوات النخبة الأفغانية في طياته الكثير من الغموض، تتركّز التساؤلات حول إحجامها عن اداء دورها في منع سقوط كابول، وغيرها من الاقاليم. فيما اندفع جزء معتبر من مسؤوليها وعناصرها نحو إقليم بانشير للانضمام إلى «الكفاح المسلّح» ضدّ «طالبان»

سمية مروتي *

يثير السقوط المُدوّي لحكومة محمد أشرف غني في أفغانستان، إثر التقدّم الخاطف لقوات «طالبان»، الكثير من التساؤلات عن الجيش الأفغاني. وفيما تمحورت التحليلات التي كُتبت للإجابة عنها، حول الدور الأميركي، فإنها لم تتطرّق إلى ماهية هذا الجيش، وتقسيماته، وولاءاته... من المعروف أنه، منذ عام 2001، أنفقت أميركا ما يزيد عن تريليوني دولار على الحرب في أفغانستان، خُصّص أكثر من 10 في المئة منها (183 مليار دولار) لتدريب وتجهيز القوات العسكرية والأمنية الأفغانية. واستناداً إلى ما ذكرته واشنطن على الورق، وإلى الأرقام المُعلنة، فهي قد قامت، على مدى الأعوام العشرين الماضية، بتدريب ما يزيد عن 300 ألف من القوات العسكرية في أفغانستان (قوّات الأمن والشرطة)، وحرس الحدود ونظام السجون، والقوات الخاصة، وفقاً للموصفات الدولية). وابيضاً استناداً إلى التصريحات والأرقام الأميركية، فإن أوّل سبب مؤثّر وراء عدم خوض القوات العسكرية الأفغانية القتال، يرتبط بفساد الزعامات السياسية، والقيادات العسكرية. أكثر من ذلك، فعلى عكس ما أفادت به الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأوساط الدولية، يبدو عدد القوات العسكرية الأفغانية أقلّ من 200 ألف شخص، وهو ما يناقض الأرقام المغلوطة والمضلّلة، التي قدّمتها الحكومة الأفغانية. وبغضّ النظر عن مدى تأثير ما تقدّم على فشل الجيش الأفغاني في مواجهة «طالبان»، تبقى فضيحة «بنك كابول» وسرقة أكثر من مليار دولار من الودائع المصرفية، إبان عهد حامد كرزي، أكبر دليلٍ على استشراء الفساد السياسي على نطاق واسع في أفغانستان.

> يرتبط خوض القتال من عدمه بالإرادة السياسية السائدة إلى حدّ كبير

بشتون... وغير بشتون

تصنّف القوات الخاصة، والكوماندوس، والقطع الأمنية 01 و02، من ضمن القوات العسكرية الأفغانية التي تملك خبرة واسعة، ما يعني أن عدم تحرّكها، أخيراً، في مواجهة «طالبان»، يحمل في طيّاته الكثير من الغموض. ويُراوح عديد هذه القوات، بجانب القوات المجوقلة، ما بين 40 إلى 50 ألف شخص، يملكون القدرة على استعادة كابول. لذا، يبقى السؤال: لماذا لم يفعلوا ذلك؟ وللإجابة، لا بدّ من إلقاء نظرة على تقليد الحوكمة في أفغانستان. هناك، تُعتبر القوات الأمنية والعسكرية نفسها تابعة للقيادة السياسية. وعليه، فإن خوض القتال من عدمه يرتبط بشكل مباشر بالإرادة السياسية السائدة إلى حدّ كبير. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الزعامات السياسية الأفغانية، ولا سيما ثلاثي محمد أشرف غني - حمد الله محب - وفضل فضلي، تقيم ارتباطاً وثيقاً للغاية مع «طالبان». ومع كشف وسائل الإعلام النقاب عن اللقاء الذي عقده هؤلاء، أو المقرّبون منهم، مع «طالبان»، وجدت الشرائح غير المنتمية إلى البشتون، وعلى وجه الخصوص في القطاعات العسكرية والأمنية، نفسها متورّطة في لعبة «البشتون وغير البشتون»، الأمر الذي شكّل سبباً إضافياً لتراجع الدافع لدى القوّات العسكرية للدخول في قتال. بالتالي، ما كان من تقارب القادة إلّا أن عزّز هذا الميل، ولا سيّما أن عرقية البشتون لا ترغب في الحرب مع «طالبان»، التي يُعتبر أعضاؤها إخوة لها. بناءً عليه، افترض الجنود غير البشتون، في ضوء علمهم بتبادل الرسائل بين القادة السياسيين و«طالبان»، أنهم خاسرون، في الوقت الذي كانوا فيه فاقدين لأمل بأيّ ترقية ضمن المنظومة العسكرية. ففي هذه المنظومة، لطالما كانت الترقية شبه محصورة بالبشتون.

دور الفساد

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال أن المساعدات الدولية الضخمة لتنظيم وتدريب الجيش الأفغاني، أفضت في نهاية المطاف إلى ظهور فساد منظّم وهيكلي بين العسكريين والسياسيين. وقد وصل الأمر إلى حدّ إيجاد دورة لتهريب وبيع الوقود والغذاء والتجهيزات العسكرية من قِبَل المؤسّسات التي تتولّى تلبية احتياجات الجيش. وقد عزّز هذا الواقع، أيضاً، عدم حماسة الجنود للقتال. فهؤلاء الذين يحاربون «طالبان» بالحد الأدنى من المواد الغذائية والإمكانات، كانوا يشاهدون عملية التبادل الجارية، والتي كان يذهب بعضٌ منها إليهم، بصورة استعراضية. وقد قوّض ذلك السلوك، مع الوقت، الدافع لدى الجنود، الذين فقدوا الثقة بالطبقات العسكرية العليا، والزعامات السياسية. بالرغم من كلّ ما تقدّم، لم يستسلم الكثير من الجنود، ولم يسلّموا أسلحتهم. ومع مراقبة ورصد التطوّرات، والتعويل على الشواهد الميدانية، يمكن الاستدلال على أن شيئاً لم ينتهِ بعد. إذن، أين توجد هذه القوّات؟

توجه العديد من القيادات العسكرية المناهضة لـ«طالبان»، برفقة الجنود والتجهيزات العسكرية، إلى بانشير (أ ف ب)

1 - ينتشر القسم الأكبر من القوّات العسكرية الأفغانية في كابول، خصوصاً في محيط المطار.

2 - توجّه العديد من القيادات العسكرية المناهضة لـ«طالبان»، برفقة الجنود والتجهيزات العسكرية، إلى بانشير والمناطق الآمنة الأخرى.

3 - انتقل ما يزيد على 90 في المئة من الطائرات العسكرية والتجهيزات الجوية للجيش والطيّارين، إلى مناطق آمنة داخل أفغانستان وخارجها.

4 - ما عدا عدّة حالات خاصّة، فإن أيّ قائد عسكري أفغاني وقوّاته لم يستسلموا لـ«طالبان».

5 - كما قال أحمد مسعود، فإن الأفغان، وفي ضوء متابعة سياسات كرزاي وغني، أيقنوا بأن اليوم الموعود سيحين. لذلك، قاموا على مدى الأعوام العشرين الماضية بتخزين الذخيرة في المناطق الآمنة، ولا سيما بانشير، ولم يسلّموها لـ«طالبان».

عموماً، يبدو أن القوى السياسية أثرت، في الوقت الحاضر، الترقّب لترى ما إذا كانت «طالبان» ستلتزم بإطار معقول للحوكمة، ولمعرفة نتيجة المحادثات وجهود اللاعبين السياسيين في مجال الانتقال السلمي إلى السلطة، وذلك من أجل تفادي تكرار الحروب الأهلية الدامية التي نشبت في التسعينيات من القرن الماضي. وبينما تشكّل «القيادة السياسية» أهم مكوّن في أفغانستان، فإن القوات العسكرية تبحث عن زعيم سياسي يُسهم في كشف الصورة بشكل أكبر، لتقوم بناءً على ذلك بإعادة تموضعها ضمن مؤسّسات الدولة، أو لتنضمّ إلى «مقاومة» السلطة غير الشرعية، المتمثّلة بـ«طالبان».

* مديرة «مجموعة دراسات جنوب وشرق آسيا» في «معهد طهران للدراسات والأبحاث الدولية»

معالم الحكم «الطالباني» تبدأ بالظهور

في موازاة اشتغالها على هندسة شكل لا يعارضه «المجتمع الدولي» لحُكمها، تجلّى التسريبات التي تتأتّى تباعاً عبر وسائل الإعلام المحلية والغربية، رغبة حركة «طالبان» في الإمساك بالسهم الأكبر من السلطة، فيما تُواصل التفاوض مع خصومها على بقية الحصص، محاولةً ترجمة واقع سيطرتها على الأقاليم والمناطق الأفغانية، وصولاً إلى استحواذها على العاصمة كابول، منتصف آب الجاري، بفعل الانهيار الشامل للمؤسسات التي أرساها الاحتلال الأميركي على مدى عقدين من الزمن. وفيما لا تزال التطمينات حيال «طالبان الجديدة» السّمة الأبرز لـ«صعود» الحركة، يبدو الرهان على استتباب أحوال البلاد، في ظل كثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين، محفوفاً بالمخاطر.

وبعد رفضها المُطلق تمديد مهلة انسحاب القوات الأميركية، تسارعت، اعتباراً من الإثنين، وتيرة إجلاء البلاد، إذ عيّنت وزراء بالوكالة، فيما تعمل على تشكيل مجلس حكم يتألّف من 12 عضواً، وفق ما كشفته مصادر مطلعة لمجلّة «فورين بوليسي»، لافتةً إلى أن أبرز القادة في المجلس المُرتقب، هم: الملّا عبد الغني برادر، والملّا محمد يعقوب، نجل مؤسّس الحركة الملّا محمد عمر، وكذلك خليل حقاني الذي يُنسب إليه الاستراتيجية العسكرية التي قادت إلى سيطرة «طالبان» على البلاد، فيما يُحتمل أن يضمّ أحمد مسعود، نجل أحمد شاه مسعود، الذي يقود نواة معارضة في شمال شرق البلاد لإطاحة «طالبان». وفي الإطار نفسه، يواصل قادة الحركة إجراء محادثات موسّعة لتشكيل حكومة، بدأت ملامحها تظهر مع كَشْف وكالة «بجواك» للأنباء، أمس، عن تعيين جول آغا وزيراً للمالية، وصدر إبراهيم قانعاً بأعمال وزير الداخلية، ونجيب الله مديراً للاستخبارات، والملّا شيرين حاكماً لكابول، وحمد الله نعماني رئيساً لبلدية العاصمة. وسيكون لاعتراف دول أخرى بحكومة «طالبان» عواقب مهمّة، من مثل السماح للحركة بالحصول على المساعدات الأجنبية التي كانت تعتمد عليها الحكومات الأفغانية السابقة في ظلّ الاحتلال.

وبينما يكثّف الأميركيون جهودهم لإجلاء آلاف الأفغان والأجانب من كابول في أسرع وقت ممكن بعدما حذّرت حركة «طالبان» من أنها لن تسمح باستمرار هذه العمليات إلّا لأسبوع واحد، بدأ الكونغرس تحقيقاته لمعرفة أسباب إخفاق الولايات المتحدة في أفغانستان. وللمرّة الأولى منذ سقوط كابول، نَقَل كبار مسؤولي أجهزة الاستخبارات الأميركية أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب المؤلّفة من 23 عضواً (13 ديمقراطياً و10 جمهوريين)، التي لم تحصل على إجابات شافية لكل الأسئلة المتعلّقة بالفشل الاستخباراتي في توقّع ما شهدته الأسابيع الأخيرة في أفغانستان. وفي حين ظلّت وقائع الجلسة سرية، تحدّث رئيس اللجنة، النائب الديمقراطي آدم شيف، بعد انتهائها، عن أن «هذه مجرد البداية، فلدينا أسئلة مختلفة، وسنعرف في عدّة جلسات مع كبار مسؤولي العديد من الأجهزة الاستخبارية تقييمهم للأوضاع داخل أفغانستان خلال الأسبوعين الأخيرين، وخلال الـ20 عاماً الماضية»، مشيراً إلى أن «تقييماتهم كانت متشائمة حيال مسار الأحداث في أفغانستان خلال الأشهر الستة الأخيرة، لكن لم يتوقّع أحد الانهيار بهذه الطريقة وبهذه السرعة». وفي الوقت ذاته، طالب أعضاء جمهوريون، «البنتاغون»، بتفصيل خططه لاستعادة أو تدمير الأسلحة الأميركية التي تُقدّر قيمتها بمليارات الدولارات، والتي يُخشى أن تكون قد وقعت في أيدي مقاتلي حركة «طالبان»

تعمل «طالبان» على تشكيل مجلس حكم مؤلف من 12 عضوا (أ ف ب)

عقب انهيار الجيش الأفغاني. وفي رسالة وجّهها النائبان جيمس كومر وجلين فروتشمان، إلى وزير الدفاع لويد أوستن، هاجم العضوان الجمهوريان إدارة بايدن، واعتبرا أن استيلاء «طالبان» على أسلحة أميركية يُمثّل نتيجة مباشرة للانسحاب الأميركي من أفغانستان الذي خطّطت له ونفّذته إدارة بايدن «بشكل سيئ». والأسوأ من ذلك، أن إدارة بايدن ليس لديها أدنى فكرة عن كمّيات الأسلحة التي حصلت عليها الحركة».

في هذا الوقت، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن بلاده والصين والولايات المتحدة وباكستان مستعدّة للوساطة في حلّ الأزمة في أفغانستان، قائلاً: «لا نزال ملتزمين بمهمّة إرساء السلام والاستقرار على أرض أفغانستان حتى لا تشكّل أيّ تهديدات للمنطقة»، مشيراً إلى أن موسكو تعارض فكرة السماح للاجئين الأفغان بدخول منطقة آسيا الوسطى، الواقعة بين روسيا وأفغانستان أو نشر قوات أميركية هناك. وأضاف: «إذا كنتَ تعتقد أن أيّ دولة في آسيا الوسطى أو في أيّ مكان آخر تريد أن تصبح هدفاً حتى يتمكّن الأميركيون من تنفيذ مبادراتهم، فأنا أشكّ حقاً في أن هناك أحداً يريد ذلك». (الأخبار)

> أعلنت روسيا استعدادها للوساطة في حلّ الأزمة في أفغانستان

أنا مظلوم عبدي، لا أشرف غني!

نجيب نصرالله

«لا. لا يمكن لهذا الحلم أن يتبدّد، ولا حتى أن يهتزّ. إنّه أصلب من أن يتأثّر بهذا المستجدّ السياسي أو ذاك المتغيّر العسكري. قد يتأخّر؟ نعم. هذا ممكن، بدليل ما نواجه من تعثّر لا يد لنا فيه ولم نحسب حسابه. أمّا أن يتبدّد فهذا مستحيل. هذا خط أحمر، رسمته الدماء المدرارة ولن أسمح لأحد، كائناً من كان، بتجاوزه. وكيف أسمح بذلك ولديّ ما لديّ من الأرض والمال والسلاح والرجال والدعم الأمني والعسكري والسياسي الأميركي والإسرائيلي والبريطاني والفرنسي والألماني... ولديّ، أيضاً، من الأوراق، في حال سارت الأمور، لا قدّر الله، ما يؤهّلني لقلب الطاولة لحماية الفرصة التاريخية التي أدرك أنها لن تتكرّر، وربما ما كانت لتأتي لولا حسن اشتغالنا وتدبيرنا، فضلاً عن الحظ الذي ابتسم بعد طول عبوس وتجهّم. فزعامتي هي الأساس، واستمراري في هذه الزعامة هو ضمانة الحلم وسأفعل المستحيل لمنع المساس بها. فأنا لست أشرف غني، ولا أشبهه في شيء. الانتصار أو الموت هو شعاري الذي لا يمكن لي أن أحيد عنه، ولن أحيد. أنا مظلوم عبدي القائد الذي لا يُقارن بأحد...». وعند سماعه لاسمه وصفته رانت عليه ملامح الرضا وعلت ثغره الابتسامة، ولم يلبث، بعد قليل، أن استعاد شيئاً من توازن نفسه القلقة، وقرّر أن يستأنف يومیات السلطة الكردية ومسؤولياتها. وقبل أن يشرع في مراجعة الأوراق والملفّات المكدّسة على مكتبه، مرّت بباله صور لقاءاته بالضبّاط والقادة الغربيين «الكبار» ووعودهم الشفهية وضماناتهم الخطيّة باستمرار الدعم والحماية وأبديّتهما مهما حصل. عندها تحوّلت الابتسامة إلى فرحة سرت في مفاصل الجسد المتين. لكن، فجأة، وبدلاً من تنفيذ ما اعتزم عليه خطر له خاطر أعاده، ومن حيث لا يريد، إلى مربع القلق إياه الذي حسب أنه غادره. إنه التلفزيون الذي يواصل النقل الحيّ لما لا يجدر به نقله... فلاطفْنه حتى أتخلّص من السموم التي يبثّها، قال لنفسه، وتوجّه نحو التلفزيون ليطفئه لكنّ النقل المباشر لمشهد دخول مقاتلي "طالبان" القصر الرئاسي وفرار أشرف غني، جعله يغيّر رأيه فتسمّر أمام الشاشة متابعاً المشاهد الصادمة، لكنّه ما لبث أن شعر باشمئزاز أجّج القلق ومعه الغضب. وكمن يحاول إقناع نفسه وتسكينها سمع نفسه يقول: «... ثمّ إنّ الحلم ما وُجد إلّا ليتحقّق. نعم، إنها الحقيقة اللاغية لكل ما ينافيها. ولو كان الأمر خلاف ذلك لما وُجد من أصله، فلكل وجود علّة وعلّة الحلم حقيقته. بل إن حلمي هو الحقيقة الكاملة. ليس بعضها وليس امتداداً لها. هو الحقيقة التي على الجميع، وأولهم جماعة الدولة السورية المزعومة، تصديقها والأخذ بها. فواقع السيطرة المادية العسكرية والجغرافية الواسعة الذي أعيشه، ومعي حلفائي ورجالي الخلّص، هو أرض هذا الحلم الصلبة التي انتزعناها بالسلاح الأميركي والإسرائيلي والكثير من المكر والخداع الغربيين. هذا الحلم الذي بات اليوم شبه حقيقة، ويوشك على التجسّد الكامل، لم يأتِ من فراغ، ولم يكن بلا جدوى، هو حلم الأجداد، ونداء الماضي البعيد، وحقيقة الراهن السياسي والاقتصادي والجغرافي الذي لم يعد بمستطاع أحد تبديده، ولا الرجوع عنه. ولطالما قلت لنفسي ولناسي لتمثّل بإسرائيل، وهل حلمهم الذي تحقّق بأقل من حلمنا الذي هو قيد التحقق. لنستعن بهم ونتعلّم منهم فهُم خير معلّم لنا».

وتابع: «إنها مشاهد تلفزيونية فحسب. وهل عليّ، وأنا الخبير والعارف، أن أصدّق التلفزيون وأنسى الخرائط والخطط العسكرية المكدّسة في الأدراج؟ ثم ماذا عن التعهّدات الأميركية والبريطانية والإسرائيلية الخطيّة المهورة والمصدّقة من أرفع القيادات؟ لا، لا، لن أصدّق أكاذيب التلفزيون. فأنا ابن الكار وصنيعته، ولطالما استعنت بالتلفزيون للترويج للأخبار الزائفة التي وجدت من يصدّقها من ضعاف الحيلة. أنا أذكى من أن أتأثر ببضعة مشاهد الأرجح أنها مفبركة، ولا تنطلي على عسكري مثلي. نعم، لن أصدّق عيني. فالعيون قد تخدع، على الرجل أن يصدق أموراً أكثر تعقيداً. عليه أن يصدق رغباته، وكلّ ما ينطق به الهوى والمصالح فحسب، وكل ما عدا ذلك لا قيمة له ومجرّد مضيعة للوقت والجهد، وأنا لا أملك ترف هدر الوقت أو تبديد الجهد.

إنها الفرصة التي قد لا تتكرّر، فالحاجة إلينا، كدولة مستقلّة، تفرضها المصالح الدولية الاستراتيجية بدءاً من حاجة الغرب إلى إسرائيل ثانية وثالثة ورابعة، وصولاً إلى تأبيد تفتيت الجغرافيا السورية والعربية. ونحن، ومن دون أدنى شك، بدليل الوقائع المادية الصلبة، على مشارف جعل الحلم حقيقة لا تقبل النقاش. الناقص الوحيد هو اكتماله الذي سيتمّ وإن تأخّر. وحلمنا بخلاف الحلم الصهيوني الوهمي والموهوم، له صلات عميقة بالواقع. ثم إنّ الجماعة بحاجة إليّ. ولا يثقون إلا بي. وهل هناك أحد غيري قادر على أداء المهمة النبيلة والمعقّدة. أنا الوحيد القادر على الذهاب معهم نحو الأقصى السياسي والعسكري والأمني، ونظرة بسيطة إلى الجغرافيا السورية ولدوري الحاسم في منع استعادة الدولة السورية لسيادتها، وعرقلة تعافي اقتصادها واستعادة السيطرة على مواردها يقول الكثير.

> شرت وكالات الأنباء خبراً مقتضباً بعنوان «اختفاء قائد قسد مظلوم عبدي في ظروف غامضة»

ثم هل يملك ألّا يصدّق ما نقله إليه جيمس وبيل وإيهود وناتان وعميرام وغيرهم من أصدقائه الخلّص؟ طبعاً لا. فحاجته إلى تصديقهم، هذه المرة، لا تعادلها حاجة. ثم إنّ الرجال أصحاب تجربة وخبرة يُبنى عليهما الآن وفي كل حين. صحيح أنهم يعجزون عن معالجة مشاكلهم اللبنانية والفلسطينية واليمنية، لكنّهم لا شك يملكون الذكاء والقدرة على اجتراح الحلول متى حان وقتها.

وفي نوبة هلع، ضربته على حين فجأة، راح يسأل نفسه: «هل يمكن أن أخسر كلّ هذا المجد الذي أنا فيه؟ هل يمكن أن أفقد السلطة والمواكب التي تسبق خروجي أو دخولي؟... لكنّه وعلى حين غرّة انتصب واقفاً ونادى بالحراس آمراً إياهم بتعليق جدول الزيارات ومنع المراجعين من دخول مكتبه. ثم راح يحسب الثروة الطائلة وسلسلة العقارات التي تنتظره في مصارف وعواصم الخارج الغربي...

في اليوم التالي نشرت وكالات الأنباء الدولية والعربية والمحلية خبراً مقتضباً لم يتجاوز الأسطر الثلاثة، تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي وزادت عليه، وحمل عنوان «اختفاء قائد قسد مظلوم عبدي في ظروف غامضة»، مع ترجيحات متناقضة لا أسانيد لها تمحورت حول أسباب الاختفاء وظروفه.

وفي اليوم الذي تلاه راجت أنباء، لم تتأكد، عن اختفاء قياديين آخرين، وانتحار بعضهم وجنون بعضهم الآخر.

إلهام أحمد، وهي أخت الرجال، بحسب وصفها لنفسها، سارعت إلى تولّي تصريف يوميات السلطة الكردية فاتصلت بالقيادة العسكرية الأميركية ورتّبت مع ضباطها ما يجب عمله للحد من الخسائر الناجمة عن تواري الرجل. بعدها اتصلت بمسؤول محطة المؤساد الكردية وسألته مواصلة تأمين الدعم المعتاد وتعزيزه، فوعدها الأخير بالعمل الفوري على مدّها بكل ما يلزم لتأمين الاستمرارية.

في اليوم الثالث على الاختفاء الغامض لـ«رجل إسرائيل القوي»، بحسب الدوائر الغربية وتوصيف مظلوم لنفسه، نقلت الأنباء عن بعض المقرّبين أنّ حرّاسه لاحظوا أنّ القائد مظلوم عبدي لم يكن هو نفسه في الساعات التي سبقت اختفاءه، لكنّهم أرجعوا ذلك إلى طبيعته القلقة والهشّة وارتيابه وتطيّره فضلاً عن تزايد مشاكله العائلية والمالية بسبب تعدّد زوجاته وكثرة مغامراته وإدمانه على المقامرة. وسجّل البعض الآخر أنّ القائد، وأثناء مغادرته المكتب، لم يكن في المزاج الطاووسي الذي يسمح له باستعراض حرسه التقليدي، لذا طلب من مساعديه اختصار الإجراءات والاكتفاء بأداء التحية وقسم الولاء، ومن بعدها اختفت أخباره وضاعت آثاره.

مفتي الليبرالية المحلية الممتاز أفتى، كعادته في الإفتاء، وما يتصل به من شؤون التكفير والهجرة وإقامة الحد والنهي عن المنكر التحرّري والتحريري، كان له رأيه بوجوب معاداة «طالبان» لا لما تمثله من رجعية ونكوص «حضاري» وربما إنساني... فهذا مما يمكن التعايش معه على نحو تعايشه مع أهل المنشار السعودي في الجزيرة العربية المحتلة، وتصنيفها، في تسلسل أولويات، غير مسبوق، وفريد من نوعه، كعدوة للغرب قبل الدواء، والتعليم والتنوير. فالغرب، والعمل لحسابه والإخلاص له، بحسبه، كلّ ذلك يتقدّم على الدواء، والتعليم والتنوير!

الفتوى هذه تثير سؤالاً يتعلّق بحاجة مفتينا إلى هذا القدر «الجذري» من القول السياسي أو الثقافي، وهو العارف والعالم والمجرّب والخبير بحقيقة الأمور والمواقف والمصالح والسياسات والانحيازات والقناعات وخفاياها. كما أن الفهم يعجز عن تفسير الأسباب التي تدعوه، وهو المعروف بمستواه المعرفي الرفيع والثقافي العميق على تكبيد نفسه مشقّة الدفاع عما يستحيل الدفاع عنه، فكيف بالتصدّي لما هو أصعب وأدهى كمهمة قلب الحقائق وجعل الأسود أبيضَ!

ومن باب الحرص والمسؤولية نسأل له الاستمرار في متابعة ما يعتقده صواباً، لكن مع نصيحة العمل على الحفاظ على تمايزه المؤكد وتعزيزه، وهو، بالمناسبة، ولن لا يعرف، تمايز حقيقي ولا يقبل الشك، فالرجل «صاحب قضية» وهذا كافٍ لتمييزه وتحييده عن باقي أفراد الموجة الجديدة من الإعلاميين والمثقفين، وبعض القديمة الذين لم يعرفوا غير الارتهان فأدمنوه، والتي لا تقل في رداءتها عن نادي التوّابين من أهل اليسار الذين يواصلون فصول تذلّلهم السياسي والثقافي والأخلاقي طمعاً بنيل انتباه أهل اليمين، ولا نقول اعترافهم المستحيل، لا لشيء إلا لمعرفتهم بوضاعة التوّابين وخسّتهم. فقد سبق لكبير التوّابين من أهل اليسار ورائدهم «التنفيذي» أن سأل المغفرة عن «استسهال ركوب مركب الحرب الأهلية» و«الانحياز إلى فلسطين»! فجاءه الجواب الأول والأخير على لسان بولس نعمان الذي اعتبر التذلّل، المقدم في مناسبة ذكرى الاحتفال برحيل أحد قادة اليسار أقلّ من اللازم ودون المطلوب. يبقى أن نقول إنّ وقائع اليوم الأخير الذي سبق اختفاء مظلوم عبدي وجدت ما يشابهها في غير قصر عربي، وبلغت بعض الوقائع، ما خلا الاختفاء الغامض، حدّ المطابقة مع ما جرى مع مظلوم عبدي، مع فوارق طفيفة لا يعتدّ بها ولا حاجة إلى ذكرها لعدم أهميتها أولاً، ولثقتنا بقدرة القارئ النبيه على تقديرها ثانياً، خصوصاً أنّ القارئ الذي نتوجه إليه يُعرف عنه اهتمامه بالأساسيات من غير أن تفوته التفاصيل.

أفغانستان

كيوسك

آسيا الوسطى... ما بعد أميركا

أطلق انتصار حركة «طالبان» في أفغانستان العنان لموجة غضب ضدّ الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يتّهمه منتقدوه ليس بسوء إدارة الانسحاب والإضرار بمصداقية الولايات المتحدة حول العالم فحسب، بل أيضاً بتَرك فراغ في آسيا الوسطى ستسارع كلّ من الصين وروسيا إلى ملئه. على أن تلك المنطقة (آسيا الوسطى) لم تَعد تشبه ما كانت عليه قبل 20 عاماً، إبّان حكم «طالبان»، إذ بات هناك، راهناً، نظام إقليمي يمكنه استيعاب الغياب الأميركي، وذلك بفعل التحوُّلات العميقة في الديناميكيات السياسية التي أثارها غزو الولايات المتحدة لأفغانستان. نتيجةً لذلك، أصبحت آسيا الوسطى فضاءً متعدّد الأقطاب، حيث تمارس وجودها الإقليمي، وأقامت سلسلة من الشراكات الأمنية الجديدة، بفعل دعم دول آسيا الوسطى لـ«التحالف الدولي» في أفغانستان. لكن هذا الموقف المتفائل لن يدوم طويلاً. شكّل التدخل الأميركي ذروة نفوذ واشنطن في أوراسيا. وبعد إطاحة «طالبان»، بدأ المسؤولون الأميركيون يواجهون تناقضات متأصّلة في شأن وجودهم الإقليمي الأوسع. اصطدمت ضرورة الحفاظ على الشراكات الأمنية مع حكومات آسيا الوسطى، مع الرغبة في تعزيز الحقوق السياسية الأساسية وتحسين الحكم. كما دفع الوجود العسكري الدائم للولايات المتحدة، الصين وروسيا، إلى تطوير

اتبعت دول آسيا الوسطى سياسة خارجية خاصة متعددة الأقطاب (أ ف ب)

ذلك الوقت، اعتبر الرئيس الروسي الشراكة مع الولايات المتحدة فرصة لتحويل موسكو إلى لاعب عالمي مهمّ ومحاور إقليمي. من جهتها، وافقت الصين أيضاً على الوجود العسكري الأميركي، واستخدمته لإعادة تشكيل مجموعات الإيغور في شينجيانغ باعتبارها فروعاً لـ«القاعدة»، وبالتالي أهدافاً مشروعة للحرب على الإرهاب. لذا، امتثل المسؤولون الأميركيون ووافقوا على طلب بكين إدراج حركة «تركستان الشرقية الإسلامية» في لائحة الإرهاب.

في غضون أشهر قليلة، بدا أن التدخّل العسكري أعاد تشكيل آسيا الوسطى الكبرى. بضربة واحدة، هزمت واشنطن حركة «طالبان»، ووسّعت وجودها الإقليمي، وأقامت سلسلة من الشراكات الأمنية الجديدة، بفعل دعم دول آسيا الوسطى لـ«التحالف الدولي» في أفغانستان. لكن هذا الموقف المتفائل لن يدوم طويلاً. شكّل التدخل الأميركي ذروة نفوذ واشنطن في أوراسيا. وبعد إطاحة «طالبان»، بدأ المسؤولون الأميركيون يواجهون تناقضات متأصّلة في شأن وجودهم الإقليمي الأوسع. اصطدمت ضرورة الحفاظ على الشراكات الأمنية مع حكومات آسيا الوسطى، مع الرغبة في تعزيز الحقوق السياسية الأساسية وتحسين الحكم. كما دفع الوجود العسكري الدائم للولايات المتحدة، الصين وروسيا، إلى تطوير مؤسسات ومعايير وممارسات منافسة، بما في ذلك المنظّمات الأمنية من مثل «منظمة شنغهاي للتعاون»، و«منظمة معاهدة الأمن الجماعي».

وفي محاولة لتقليص نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى، استغلّت الصين وروسيا التوترات بين واشنطن والحكومات الإقليمية لتطوير مؤسساتهما الخاصة في المنطقة. فوسّعت روسيا أنشطة «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، وأنشأت قاعدة جديدة قريبة من القاعدة الأميركية في ماناس، وتوصّلت إلى اتفاق مع طاجيكستان لنشر أكثر من 5000 جندي على أراضيها. كما أثارت الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتحفيز التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال ربط أفغانستان بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، ردّ فعل عنيفاً. هذه الطموحات النبيلة أدّت فقط إلى تسريع المشاريع المضادة المدعومة من الصين وروسيا، والتي كانت أكثر واقعية ومموّلة بشكل أفضل. لم يكن من قبيل المصادفة أن أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، مبادرة «الحزام والطريق» في عام 2013، من جامعة نزارباييف في كازاخستان. وكجزء من المبادرة، تواصل الصين استثمار مليارات الدولارات في خطوط الأنابيب والطرق والسكك الحديدية الجديدة لربط آسيا الوسطى بغرب الصين. روسيا، من جانبها، عجّلت بمبادرتها الاقتصادية الإقليمية، «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي».

في هذا الوقت، تعمل بكين وموسكو على تنسيق سياساتهما المتعلّقة بأفغانستان. لقد تفاوضت كلتاهما مع «طالبان» التي يبدو أنها ترحّب بالمشاركة الخارجية، حيث تسعى

> استغلّت الصين وروسيا التوترات بين واشنطن وحكومات دول آسيا الوسطى لتطوير مؤسساتهما الخاصة في المنطقة

إلى الحصول على اعتراف دولي. وبعد فرار مئات الجنود الأفغان إلى طاجيكستان الشهر الماضي، زار وفد من «طالبان» موسكو لطمأنة المسؤولين الروس إزاء احترام الحدود الدولية وضمان أمن المسؤولين والبعثات الدبلوماسية في أفغانستان. وفي الموازاة، أعلنت «طالبان» أنها ترحّب بالاستثمارات الصينية وجهود إعادة الإعمار، في مقابل دعم حملة بكين على مناطق شينجيانغ الحدودية. يمكن للصين وروسيا، الآن، استخدام احتمال الاعتراف الدولي بحركة «طالبان» وإزالتها من قائمة الإرهاب التي أقرّتها الأمم المتحدة، كوسيلة ضغط لانتزاع ضمانات لأجندتها الإقليمية. تقدّم أفغانستان لشي وبوتين ساحةً أخرى لتوسيع شراكتهما الاستراتيجية، ومتابعة برنامج مشترك من المبادرات الاقتصادية والأمنية.

(الكسندر كولي - «فورين أفيرز» بتصرّف)

مستقبل القوة الأميركية

شكّلت الصور المروّعة لأفغان يائسين يحاولون الخروج من كابول، بعد انهيار الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة، منعطفاً تاريخياً رئيساً، في وقت أدارت أميركا ظهرها للعالم. حقيقة الأمر أن نهاية الحقبة الأميركية جاءت قبل ذلك بكثير. المصادر الطويلة المدى للضعف والانحدار الأميركيَّين محلية أكثر منها دولية. ستبقى البلاد قوة عظمى لسنوات عديدة، لكن مدى تأثيرها يعتمد على قدرتها على إصلاح مشاكلها الداخلية، بدلاً من سياستها الخارجية. (...) لقد بالغت البلاد في تقدير فعالية القوة العسكرية لإحداث تغيير سياسي أساسي، حتى في وقت قلّت من تقدير تأثير نموذج اقتصاد السوق الحرّة على التمويل العالمي. انتهى العقد بتورّط قوّاتها في حربَين ضدّ التمرّد، وأزمة مالية دولية زادت من التفاوتات الهائلة التي أحدثتها العولمة التي تقودها الولايات المتحدة. (...) من المرجّح أن يكون التأثير النهائي لأفغانستان على الجغرافيا السياسية ضئيلاً. نجت أميركا من هزيمة مذلّة سابقة عندما انسحبت من فيتنام في عام 1975، لكنها سرعان ما استعادت هيمنتها في غضون أكثر من عقد بقليل، وهي تعمل اليوم مع فيتنام للحدّ من التوسّع الصيني. لا تزال أميركا تتمتّع بالعديد من المزايا الاقتصادية والثقافية التي يمكن

(أ ف ب)

على موقع قيادي في السياسة العالمية. أدّت الحروب الطاحنة التي لا نهاية لها في أفغانستان والعراق، إلى غضب العديد من الأميركيين، ليس فقط بشأن الأماكن الصعبة مثل الشرق الأوسط، ولكن ربطاً بالتدخّل الدولي عموماً. (...) هناك إجماع أكثر وضوحاً بشأن الصين: يتّفق كلّ من الجمهوريين والديمقراطيين على أنّها تشكّل تهديداً للقيم الديمقراطية (...). ستكون تايوان اختباراً أعظم بكثير للسياسة الخارجية الأميركية من أفغانستان، إذ تعرّضت لهجوم صيني مباشر. هل ستكون الولايات المتحدة مستعدّة للتضحية بأبنائها وبناتها من أجل استقلال تلك الجزيرة؟ أو في الواقع، هل تخاطر الولايات المتحدة بنزاع عسكري مع روسيا إذا غزت الأخيرة أوكرانيا؟ هذه أسئلة جادّة ليست لها إجابات سهلة، ولكن من المحتمل أن يتمّ إجراء نقاش منطقي بشأن المصلحة الوطنية الأميركية في المقام الأول، من خلال كيفية تأثيرها على الصراع الحزبي.

طوال الحرب الباردة وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان هناك إجماع قوي من النخبة في أميركا لصالح الحفاظ على أن تضاهيها دول أخرى قليلة. التحدّي الأكبر يكثير لمكانة أميركا العالمية هو محلّي: المجتمع الأميركي مستقطب بشدّة، ووجد صعوبة في إيجاد إجماع على أيّ شيء تقريباً. بدأ هذا الاستقطاب حول قضايا السياسة التقليدية، مثل الضرائب والإجهاض، لكنه تحوّل منذ ذلك الحين إلى صراع مرير حول الهوية الثقافية. كان طلب الاعتراف من جانب الجماعات التي تشعر بأنه قد تمّ تهميشها من قِبَل النخب شيئاً حدّدته قبل 30 عاماً على أنّه كعب أخيل للديمقراطية الحديثة. عادة، يجب أن يكون التهديد الخارجي الكبير مثل الجاذبة العالمية، مناسبة للمواطنين للالتفاف حول استجابة مشتركة؛ إلّا أن أزمة «كوفيد - 19» أدّت إلى تعميق الانقسامات الأميركية، مع التباعد الاجتماعي، وارتداء الأقنعة، فيما يُنظر الآن إلى التطعيمات، ليس على أنّها تدابير للصحّة العامّة، ولكن كعلامات سياسية.

لقد أضرّ الاستقطاب، بالفعل، بتأثير أميركا العالمي (...). اعتمد هذا التأثير على ما أطلق عليه الباحث في السياسة الخارجية جوزيف ناي «القوة الناعمة»، أي جاذبية المؤسّسات الأميركية والمجتمع للناس في جميع أنحاء العالم. لقد ليس فقط بشأن الأماكن الصعبة مثل الشرق الأوسط، ولكن ربطاً بالتدخّل الدولي عموماً. (...) هناك إجماع أكثر وضوحاً بشأن الصين: يتّفق كلّ من الجمهوريين والديمقراطيين على أنّها تشكّل تهديداً للقيم الديمقراطية (...). ستكون تايوان اختباراً أعظم بكثير للسياسة الخارجية الأميركية من أفغانستان، إذ تعرّضت لهجوم صيني مباشر. هل ستكون الولايات المتحدة مستعدّة للتضحية بأبنائها وبناتها من أجل استقلال تلك الجزيرة؟ أو في الواقع، هل تخاطر الولايات المتحدة بنزاع عسكري مع روسيا إذا غزت الأخيرة أوكرانيا؟ هذه أسئلة جادّة ليست لها إجابات سهلة، ولكن من المحتمل أن يتمّ إجراء نقاش منطقي بشأن المصلحة الوطنية الأميركية في المقام الأول، من خلال كيفية تأثيرها على الصراع الحزبي.

لقد أضرّ الاستقطاب، بالفعل، بتأثير أميركا العالمي (...). اعتمد هذا التأثير على ما أطلق عليه الباحث في السياسة الخارجية جوزيف ناي «القوة الناعمة»، أي جاذبية المؤسّسات الأميركية والمجتمع للناس في جميع أنحاء العالم. لقد ليس فقط بشأن الأماكن الصعبة مثل الشرق الأوسط، ولكن ربطاً بالتدخّل الدولي عموماً. (...) هناك إجماع أكثر وضوحاً بشأن الصين: يتّفق كلّ من الجمهوريين والديمقراطيين على أنّها تشكّل تهديداً للقيم الديمقراطية (...). ستكون تايوان اختباراً أعظم بكثير للسياسة الخارجية الأميركية من أفغانستان، إذ تعرّضت لهجوم صيني مباشر. هل ستكون الولايات المتحدة مستعدّة للتضحية بأبنائها وبناتها من أجل استقلال تلك الجزيرة؟ أو في الواقع، هل تخاطر الولايات المتحدة بنزاع عسكري مع روسيا إذا غزت الأخيرة أوكرانيا؟ هذه أسئلة جادّة ليست لها إجابات سهلة، ولكن من المحتمل أن يتمّ إجراء نقاش منطقي بشأن المصلحة الوطنية الأميركية في المقام الأول، من خلال كيفية تأثيرها على الصراع الحزبي.

فلسطين

رسالة تحذير فلسطينية إلى القاهرة: فتح «رفح» أو إفلات الحدود

تسير العلاقات بين القاهرة والفصائل الفلسطينية في مسار حذر منذ معركة «سيف القدس»، إلّا أنها اتّخذت منعطفاً حادّاً بعد فعاليات ذكرى إحراق المسجد الأقصى. وفيما تستمرّ السلطات المصرية في إغلاق معبر رفح، تفكّر الفصائل في وسيلة الضغط المثلى على القاهرة لإبقاء مصير المعبر بعيداً عن مثل هذه التجاذبات

غزة ـ **الأخبار**

في ظلّ استمرار السلطات المصرية في إغلاق معبر رفح البرّي مع قطاع غزة لليوم الثاني على التوالي، تدرس حركة «حماس» والفصائل الفلسطينية خيارات جديدة للتعامل مع هذا الموقف المنحاز إلى العدو الإسرائيلي. وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن الفصائل تبحث إمكانية تكثيف الضغط على الاحتلال على طول الحدود مع القطاع خلال الأيام المقبلة، في محاولة لحمْل القاهرة على التراجع عن موقفها. ومنذ يومين، تغلق السلطات المصرية المعبر الوحيد بينها وبين غزة بشقّيه: التجاري والمخصّص للأفراد، متحجّجة بأسباب تقنية، في وقت لا يزال فيه قرابة 500 فلسطيني محتجزين في مدينة العريش شمال سيناء، في انتظار فتح المعبر للعودة إلى القطاع. ووفق ما نقلته إذاعة جيش الاحتلال، فإن السلطات المصرية ترفض السماح لحاملي جوازات السفر الفلسطينية بالهبوط في القاهرة.

وفيما تستمرّ اتصالات الفصائل مع مصر لمنْع تدهور الوضع، تُطرح بالتوازي أفكار للتصعيد بوجه القاهرة، في ظلّ مؤشّرات إلى تخلّي الأخيرة عن دور الوسيط. ولعلّ أخطر الأفكار المطروحة، إلى الآن، سحْب «حماس» عناصر الأمن التابعة لها على طول الحدود المصرية - الفلسطينية، والسماح بعودة حركة التهريب، وهو ما يعني تراجع الحركة عن التفاهمات التي توصّلت إليها مع المصريين في عام 2017 بخصوص ضبط الحالة الأمنية على حدود غزة مقابل فتح معبر رفح، والسماح بتبادل تجاري عبر بوابة صلاح الدين. ومن بين الأفكار المطروحة أيضاً، يبرز خيار تنظيم تظاهرات على الحدود المصرية ـ الفلسطينية، للدفع باتّجاه إعادة فتح «رفح». وأجرى رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، أمس، اتصالات مع المسؤولين المصريين بشأن التطوّرات الأخيرة، فيما قال عبد اللطيف القانوع، المتحدّث باسم الحركة، إن اتصالات هنية تهدف إلى التخفيف

> من بين الخيارات المطروحة تنظيم تظاهرات على الحدود المصرية ـ الفلسطينية للمطالبة بفتح المعبر

عن أبناء الشعب الفلسطيني وحلحلة بعض القضايا العالقة». في المقابل، وجّه نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية الاحتلال الأسبق، حاييم رامون، الشكر إلى السلطات المصرية على إغلاق معبر رفح، بعد فعاليات ذكرى إحراق المسجد الأقصى على حدود غزة، وإصابة جندي إسرائيلي بالرصاص هناك. وقال رامون في تغريدة عبر حسابه على «تويتر»: «أشكر السلطات المصرية التي أغلقت مرور البضائع إلى غزة، ردّاً على أحداث الجمعة التي أصيب فيها المقاتل بارييل شمولي بجروح قاتلة، في المقابل تواصل حكومة بينيت تزويد القطاع بالوقود ومواد البناء، والتي من خلالها تستعيد حماس قوتها العسكرية وتعيد بناء الأنفاق».

في هذا الوقت، جدّدت فصائل المقاومة تحميلها دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيات عدوانها على القدس والأقصى واستمرار حصارها لقطاع غزة وتعطيلها عملية الإعمار، مؤكدةً أن هذه السياسة لن تفلح في محاولات عزل القطاع عن القضايا الوطنية الكبرى. ودعت الفصائل إلى المشاركة في الفعاليات الشعبية الجماهيرية التي تحمل شعار «سيف القدس لن يغمد»، رفضاً للحصار والتهويد ونصرةً للقدس والأقصى. ومنذ صباح الأمس، تواصلت عمليات إطلاق البالونات الحارقة تجاه مستوطنات «الغلاف»، في وقت كشفت مصادر فلسطينية، لـ«الأخبار»، أن السلطات المصرية طلبت من حركة «حماس» وقف إطلاق تلك البالونات، وعدم تنظيم مهرجانات على حدود القطاع تؤدّي إلى احتكاك مع قوات الاحتلال. لكن الحركة أبلغت المصريين رفضها مثل هذه المعادلة، مشدّدة على ضرورة فتح المعبر بشكل عاجل وطبيعي، مؤكدة أن وقف البالونات مرهون بتراجع العدو عن خطواته تجاه غزة وإدخال المنحة القطرية بشكل عاجل.

اليمن

الموانئ اليمنية مشلولة: شبح الجوع يتمدّد

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تراجعت الحركة الملاحية في ميناء عدن إلى أدنى المستويات نتيجة عزوف التجار في المحافظات الجنوبية والشرقية عن الاستيراد رفضاً لقرار حكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي رفع سعر صرف الدولار الجمركي بنسبة 100%. وأعلنت الغرفة التجارية والصناعية في مدينة عدن تعليق العمل بالقرار، ووقْف إدخال الحاويات كافة التي وصلت إلى الميناء، وطالبت قيادة «التحالف» وحكومة هادي بالعدول عن القرار الذي سيضاعف أسعار السلع والمنتجات الأساسية اللازمة للعيش، في ظلّ تراجع معدّلات الدخل الأسَري بنسبة 45%، وتراجع سعر صرف العملة اليمنية في المحافظات الجنوبية إلى مستويات كارثية، وهو ما سيفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد. وهدّد تجّار عدن بالإضراب العام وتعطيل الحركة التجارية في مناطق سيطرة حكومة هادي بشكل كلّي خلال الأيام المقبلة، في حال رفضت الأخيرة الاستجابة لمطالبهم بإلغاء قرار رفع التعرفة الجمركية من 250 ريالاً للدولار إلى 500 ريال، وحملوا «التحالف» والأمم المتحدة مسؤولية انزلاق البلاد إلى المجاعة.

توقّف حركة استيراد المواد الغذائية والكمالية للأسواق اليمنية عبر الموانئ في المحافظات الجنوبية خلال الأيام الماضية، تزامن مع توقّف تجّار اليمن كافة عن إبرام أيّ عقود جديدة خاصة باستيراد سلع ومنتجات من الأسواق الأجنبية لسدّ احتياجات السوق المحلية، وهو ما يهدّد البلاد ـ التي تستورد 90% من احتياجاتها من الخارج ـ بأزمة تموينية خانقة خلال الأيام المقبلة. ففي صنعاء، أخلى «الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية» و«الغرفة التجارية الصناعية» مسؤوليّتهما عن أيّ نقص في السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية للسوق اليمنية، ردّاً على قرار حكومة هادي رفع التعرفة الجمركية بنسبة كبيرة تجعل من الصعب الاستيراد وتغذية الأسواق بالسلع. وقال بيان صادر عن الاتحاد العام للغرف التجارية في اليمن، تلقّت «الأخبار» نسخة منه، إن «القرار العبثي وغير المدروس للسلطات الجمركية التابعة لحكومة هادي، والمُتّخذ نهاية الشهر الماضي في عدن، والذي تضمّن رفع سعر الدولار الخاص بالجمارك في عدن إلى 500 ريال للدولار بعد أن كان 250 ريالاً للدولار الواحد طوال السنوات السبع الماضية، قد ألحق ضرراً مباشراً بعمليات الاستيراد والتفريغ والإمداد في ميناء عدن». وأشار البيان إلى أن «القطاع الخاص تحفّظ على القرار منذ صدوره في الـ27 من تموز الماضي، ولن يستطع تنفيذه لأن تنفيذه يعني رفع الأسعار بنسبة 100%، وهو ما لا يطيقه الشعب اليمني، ولن ينجرّ القطاع التحالف في تعطيل حركة ميناء عدن لصالح ميناء جبل علي الإماراتي»، معتبرة أن «إصرار حكومة هادي على تنفيذ القرار وتجاهلها كافة الأصوات المطالبة بإلغائه والمحذّرة من تداعياته على الأوضاع الإنسانية، يؤكد أن القرار فُرض من قبل دول العدوان ومن ورائها أميركا، التي ترى بأن الورقة الاقتصادية أشدّ كلفة من الخيار العسكري». بالتوازي، رأى مصدر اقتصادي في صنعاء، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الضغوط الاقتصادية التي نفّذتها حكومة هادي مؤخّراً، مؤشر على فشل تحالف العدوان عسكرياً وانعدام ثقته بمليشياته التي أنفق عليها عشرات المليارات من الدولارات طيلة السنوات الماضية»، مشيراً إلى أن هناك «خيارات متعدّدة تدرسها صنعاء للردّ على التصعيد الاقتصادي، وأن الأوراق الاقتصادية التي يمكن استخدامها ضدّ الرياض وأبوظبي متعدّدة».

هذه تجّار عدن بالإضراب العام وتعطيل الحركة التجارية في مناطق سيطرة حكومة هادي (أ ف ب)

ووصفت مصادر توجيهات هادي الصادرة إلى قيادة «مركزي عدن» قبل أيام بنقل البنوك التجارية والإسلامية من صنعاء إلى مدينة عدن، بأنها ردّ فعل على حجز سلطات صنعاء الضافية والنقدية أموال هادي في «بنك التضامن الإسلامي»، والتي بلغت 31,289,623,900 ريال يمني، و636,221,984,25 ريال سعودي في حساب جار، إضافة إلى 907,722,643,44 ريال يمني، في حساب جار ثالث في البنك نفسه. وأضافت أن «توجيهات هادي بنقل المركز المالي من العاصمة صنعاء إلى عدن محاولة مكشوفة لإنقاذ تلك الأموال من المصادرة»، مضيفةً أن «الشعب اليمني سيُفشل المؤامرات الاقتصادية كما سبق وأفشل المؤامرات العسكرية».

الخاص إلى إضافة أعباء على المواطنين وتدمير عيشهم فوق ما هم فيه»، مطالباً الأمم المتحدة والمنظّمات الاقتصادية الدولية والجهات المانحة بالتدخّل والضغط على حكومة هادي للتراجع عن قرارها بشكل عاجل وبدون تأخير.

وفي السياق نفسه، اعتبرت مصادر اقتصادية جنوبية في حديث إلى «الأخبار» أن قرار رفع سعر الدولار الخاص بالجمارك في عدن بنسبة 100%، «يتناغم مع أهداف دول

الحدث

لم يكن مفاجئاً قرار الرئيس قيس سعيد تمديد العمل بالإجراءات الاستثنائية إلى أجل غير مسمّى. إذ إن كلّ المؤشّرات الأخيرة تعاضدت على التأكيد أن سعيد لا يلقي بالاً لكلّ الدعوات إلى وضع «خارطة طريق». يرى أن الأحزاب تدفع في اتّجاهها كي تحاول من خلالها التسلّل مجدّداً إلى مؤسسة الحُكم، التي يريد هو إعادتها منها نهائياً. هكذا، لا يبدو الرئيس في صدد اختيار رئيس للحكومة، بل يظهر أن لديه توجّهاً لحلّ البرلمان الذي عطّل أعماله منذ قرابة شهر. وفيما يتركّز عمله راهناً على مكافحة الفساد بطريقة غير مألوفة يُعتقد فريقه أنها السبيل الأنسب في الوقت الحالي، يحاول الرجل خطْب ودّ الفئات الفقيرة من خلال إجراءات اقتصادية عاجلة تستهدف إحداث انتعاشة في البلاد. وإذ لا تزال شعبية سعيد في مسار تصاعدي بالفعل، إلّا أن مضيّه في المسار الاستثنائي بلا أفق واضح، والغموض الذي يلفّ خطواته، يبعثان مخاوف لدى خصومه من "ديكتاتورية ناشئة" تضع تونس أمام مستقبل قاتم

لا خارطة انتقالية لتونس... وحده سعيد يرسم الطريق

تونس ـ **امينة الزياني**

كما كان متوقّعاً، مدّد الرئيس التونسي، قيس سعيد، التدابير الاستثنائية التي كان أعلنها في الخامس والعشرين من شهر تموز الماضي، إلى أجل غير مسمّى، ليبقى السؤال حول ما سيلي التمديد مستقبلاً، خصوصاً في ظلّ تلويح سعيد بـ«إطلاق صواريخ دستورية جديدة»، كما جاء في آخر كلمة له الجمعة الماضي. على أن الغموض الذي يلفّ خطوات الرئيس لا ينفي حقيقة سعيه المستمرّ إلى تحقيق ما حلم به منذ عقد من الزمن، عرفه فيه التونسيون أستاذاً للقانون الدستوري وناشطاً مع عائلات ضحايا انتفاضة 17 كانون الأول 2010 (تاريخ إحراق محمد البوعزيزي لنفسه، وانداع التظاهرات والمواجهات مع نظام زين العابدين بن علي)، والذين يعتبرهم المنبع الأصلي لأيّ شرعية بعد هذا التاريخ، رافضاً ما سمّاها توافقات «إخماد الإنفجار الثوري العظيم»، والتي انطلقت، بحسبه، في 14 كانون الثاني 2011، بهرب بن علي وإعلان عُمدة نظامه (فؤاد المبزّع رئيس البرلمان، ومحمد الغنوشي رئيس الحكومة)، آنذاك، إدراتهم للدولة إلى حين إنتاج توازنات جديدة، لم تُلغِ

الغموض الذي يلف خطوات الرئيس لا ينفي حقيقة سعيه المستمرّ إلى تحقيق ما حلم به منذ عقد من الزمن (أ ف ب)

عمل سعيد على توفير أسباب انتعاشة اقتصادية موقّتة عبر محادثاته مع «منظّمة ارباب الاعمال»

البتّة بقايا النظام، وإنما أدمجتها في صلبها، وأعلت العناوين السياسية على المطالب الاجتماعية، بل تكاد تكون ألغتها تماماً، وتبنّت ممارسات النظام السابق نفسها، وأعادت إنتاجها.

وإذا ما تمّ تشريح مفهوم «الانفجار الثوري»، الذي يرفض سعيد استبدال مفهومَي الثورة أو الانتفاضة به، فقد يتّضح هامش فعله السياسي من هذه الزاوية. ففوق أستاذ القانون الدستوري الذي اعتلى سدّة الحكم في قصر قرطاج بعد تسع سنوات من ذلك، ما حدث كان انفجاراً اجتماعياً بالأساس، بدت كلّ أسباب تحوّله إلى نار تحرق نظام بن علي متوفّرة منذ زمن، علماً أنها ليست أسباباً سياسية بالدرجة الأولى، بقدر ما هي متعلّقة بأوضاع المعيشة المتدهورة، والتباين الطبقي والتمييز الجهوي (العنف الهيكلي المسلّط على جهات نائية في البلاد خُرمت قصداً من التنمية، مقابل محاباة جهات أخرى وتركيز المشاريع والبنية التحتية فيها)، والظلم الذي مورس على الطبقات الشعبية التي أُرغمت على الصمت على فقرها وتهميشها بواسطة القمع والهرسلة البوليسية. جميعها تراكمات جاءت حادثة إحراق البوعزيزي لنفسه لتُفجّرها على نحو غير مسبوق، قبل أن تسطو الأحزاب على «الانفجار» وفق رؤية سعيد، الذي لا يستثني من ذلك المعارضة التي قارعت نظام بن علي، ولا «منظّمة الشغيلة» التي لعبت دوراً هامّاً في تأطير الاحتجاجات، بل يعتبرها شريكاً أساسياً في السطو على الثورة، والاشتراك في توافقات لتقاسم النفوذ.

من هنا، يعتقد كثيرون أن ما قام به سعيد على امتداد شهر، مثّل ترجمة لتلك الرؤية، مع تعديلات بسيطة تُمليها عليه «إكراهات» السلطة وبعض التمثّلات المتشكّلة في الذهنية التونسية خلال العقد الماضي، ولا يمكن له أن يمحوها بسرعة وسهولة. وعلى هذا الأساس، يتفهّم هؤلاء إرجاء سعيد الاستحقاقات السياسية إلى توقيت يتحيّنه هو، ورفضه أيّ «خرائط وحوارات وطنية» وإحيائه تقرير «التقصي حول الفساد والرشوة» المنجَز سنة 2011، والذي لا يتذكّر عموم التونسيين منه إلا صورة لرئيس اللجنة في القصر الرئاسي، بحسب أموال بن علي ومقتنياته الثمينة، واعتباره هذا التقرير منطلقاً للمحاسبة، ليلغي به كلّ ما أفرزته منظومة «العدالة الانتقالية»، أو التوافقات السياسية مع رموز النظام السابق. وانطلاقاً من ذلك، بدأ سعيد إجراءات متعلّقة بـ«الفاسدين الجدد»، توازياً مع حديثه المتكرّر عن الأموال المصادَرة (أموال رموز نظام بن علي المجمّدة في البنوك الأجنبية)، والتي اتّهم الحكومات المتعاقبة بإهدار حقّ التونسيين فيها والعمل على إفشال عملية استجلابها قصداً في إطار تحالف غير معلَن بين المنظومتَين. بحسب أموال بن علي ومقتنياته الثمينة، واعتباره هذا التقرير منطلقاً للمحاسبة، ليلغي به كلّ ما أفرزته منظومة «العدالة الانتقالية»، أو التوافقات السياسية مع رموز النظام السابق. وانطلاقاً من ذلك، بدأ سعيد إجراءات متعلّقة بـ«الفاسدين الجدد»، توازياً مع حديثه المتكرّر عن الأموال المصادَرة (أموال رموز نظام بن علي المجمّدة في البنوك الأجنبية)، والتي اتّهم الحكومات المتعاقبة بإهدار حقّ التونسيين فيها والعمل على إفشال عملية استجلابها قصداً في إطار تحالف غير معلَن بين المنظومتَين. وممّا يُفهم من تلك الخطابات، إصرار سعيد على إيصال رسالة بانتهاء مرحلة «الامتيازات» التي سادت خلال العشرية الماضية، وكانت من أهمّ ملامحها حصانة السياسيين ومَن والاهم من رجال أعمال وقضاة وإعلاميين، بمن فيهم رئيس «هيئة مكافحة الفساد» نفسه الذي يأخذ عليه القصر الرئاسي دوره الخفي في إسقاط حكومة الفخفاخ السنة الماضية. ولذا، لاقى ترحيباً قراراً سعيد بإحالة كبير قضاة تونس، الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب الطيب راشد، وكبير المدّعين العامين، وكيل الجمهورية السابق بشير العكرمي، على القضاء ورفع الحصانة عنهما، توازياً مع توجيه دعوة إلى بقية القضاة للانخراط في مسار مكافحة الفساد أو مواجهة مصير مَن كانا منذ أشهر صاحبَي نفوذ منقطع النظير وحصانة «خيالية» ضدّ تهم الفساد والرشوة والتواطؤ مع الإرهاب. المفارقة أن إجراءات سعيد لم تطل رجال أعمال نافذين أو سياسيين راجت حولهم اتهامات بالإثراء على حساب المال العام، وهو ما ولّد خيبة أمل لدى كثيرين. لكن فريق الرئيس يدافع عن ما تقدّم بأن إثارة هكذا ملفّات تتطلّب إعداداً قضائياً وقانونياً كافياً، حتى لا تكون القضايا واهية ويؤدي سقوط الدعاوى إلى أثر عكسي لدى الجمهور المساند لسعيد، مشيرين إلى أن هذه القضايا تُطبخ على مهل، وستُفتح في الوقت المناسب لضخّ الأوكسجين في أوساط المساندين متى أصابتهم الخيبة أو ملّوا بطء المسار. وفي هذا الإطار، جاء إيقاف النائب لطفي علي بُخدم الهدف المذكور، بالنظر إلى تواتر الاتهامات المُوجّهة إلى الأخير بالتسبّب بإيقاف إنتاج الفوسفات في البلاد، وتراجع عائداته بشكل أثّر عميقاً في المالية العمومية، لكن نتيجة لعلاقات على المتشابكة لم تقترب منه المساءلة القضائية أو حتى السياسية، وفق ما يُنظَر له فريق الرئيس.

على خطّ موازٍ، عمل سعيد على توفير أسباب انتعاشة اقتصادية مؤقّتة، عبر محادثاته مع «منظّمة أرباب الأعمال» أو مهاجمته المحتكرين للمواد التموينية والأولية، فضلاً عن توقيعه اتفاقية المساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة، والذي استغلّه لتوجيه عدّة رسائل، من بينها حديثه عن مخطط لاغتياله. وإذ اتّجهت الأنظار، عقب حديثه هذا، إلى حركة «النهضة» باعتبارها خصمه الأول والخاسر الأول من إجراءات 25 تموز، فقد أطلقت جرس إنذار من إمكانية تفكير أطراف بإنهاء المسار الجاري حالياً عبر الدم. في المقابل، لقيت هذه الرسالة صدى كبيراً لدى مناصري سعيد، وأعادت تزخيم الدعم الشعبي له، في الوقت الذي أعلنت فيه «النهضة»، بدورها، دعمها للرئيس، وتعهّدت بأن تحاسب كلّ مسيء إليه وإلى عائلته من قواعدها، وفق بيان لرئيس الحركة، راشد الغنوشي، نُشر الأحد. وعلى رغم تودّد «النهضة» إلى سعيد، إلا أن الأخير لم يستثنها من مقاطعته للساحة الحزبية بجميع مكوّناتها، ورفضه أيّ طرح يعيد تلك المنظومة إلى واجهة الفعل السياسي.

يُبقي سعيد حوله هالة من الغموض. يفاجئ الجميع بتحرّكاته وزياراته وقراراته، رافضاً التعاطي مع الإعلام أو تقديم إجابات على الأسئلة المطروحة بمبرّر «حساسية الوضع»، الذي يقتضي، من وجهة نظر قصر قرطاج، سدّ منافذ «الاختراقات». وفي حصيلة الشهر الأوّل بعد قرارات 25 تموز، مساع دبلوماسية حثيثة لسعيد ووزير خارجيته، تستهدف نفي تهمة الانقلاب عمّا قام به الرئيس، توازياً مع التزام سلوك الحذر إزاء الأطراف الإقليمية الساعية إلى الاستثمار في الحدث التونسي، وعلى رأسها الإمارات والسعودية ومصر، فيما تُعدّ الجزائر الدولة الأكثر تواصلاً مع الرئيس وتطميناً له. وبينما راهنت النهضة على المواقف الأوروبية والأميركية لإرجاع سعيد عمّا ينويه، فإن ردّ القصر الرئاسي على التصريحات الغربية لا يزال هو نفسه: ما حدث «لم يكن انقلاباً، بل إجراءات تستمدّ شرعيتها من الشعب»، والأخير «هو المحدّد للمستقبل، وقطعاً يريد مستقبلاً بدون برلمان يتسبّب في العنف والفوضى، وتوافقات سياسية حول حكومات لم تقدّم للتونسيين شيئاً». هكذا، يستحضر سعيد ما يرى أنه الحقبة الأفضل في تاريخ الدبلوماسية التونسية حينما كان مدرّساً ويروي ذلك لطلبته، وهي تموضع تونس في «كتلة عدم الانحياز» في فترة شهد فيها العالم انقساماً حادّاً بين قطبين. وفيما يبدو أن الرئيس حسم أمره بحلّ البرلمان الذي بدأت استقالات نوابه تعلن بين الفينة والأخرى، لا يظهر أن الحكومة تمثّل بالنسبة إليه شأناً عاجلاً طالما أنه لم يعثر بعد على «المخلِص» الذي ينفّذ توصياته ولا ينقلب عليه حتى لا يتكرّر سيناريو هشام المشيشي مرّة أخرى. وبين هذا وذاك، يتواصل قلق المنظّمات الحقوقية من السياق الاستثنائي الذي تتركّز فيه السلطات بيد سعيد، والذي لا تزال التطمينات الرئاسية المتكرّرة عاجزة عن تهدئته، أو عن إبعاد شبح التفرّد بالرأي والقرار.

الشعب يريد... «ديكتاتورية ناشئة»؟

تونس ـ **أنيس الشعبوني**

تبدو تونس، بالنسبة إلى معارضي سعيد، أمام مناهة استثنائية (أ ف ب)

يعمّق قرار الرئيس قيس سعيد تمديد إجراءاته الاستثنائية، مخاوف خصومه من استفراده بكلّ السلطات والقرارات، بما يهدّد البلاد من وجهة نظر البعض بـ«ديكتاتورية ناشئة». ويعود هذا المصطلح إلى رئيس حكومة حركة «النهضة» حمادي الجبالي، الذي أراد تبشير التونسيين، في خطاب عام 2012، بـ«ديمقراطية ناشئة»، فأخذ مستخدماً نقيضها، ليذهب ذلك مثلاً في الوسط السياسي عن «ديكتاتورية الإخوان». بلفت خصوم الرئيس إلى أنه بعد شهر كامل من قرارات 25 تموز، لم يتمّ تعيين رئيس حكومة، فيما اكتفى بإقالة عدد من الوزراء والمحافظين وتعيين "مكلّفين" لتسيير بعض الوزارات الكبرى ذات الثقل من مثل الداخلية والتجارة وتكنولوجيا الاتصال، توازياً مع مواصلة سعيد زياراته الفجائية لبعض المؤسّسات، حيث يلقي كلمات يلمّح فيها إلى "المتآمرين" الذين "يحملون خلفيات إسلامية"، والمحتكرين الذين يتاجرون بقوت التونسيين، بل ووصل به الأمر إلى حديثه عن مخطّط لاغتياله، وهو ما فاقم القلق على استقرار البلاد، من وجهة نظر هؤلاء.

مع ذلك، لا تزال شعبية سعيد في مسار تصاعدي؛ إذ يُظهر آخر استطلاع في هذا الشأن نيّة أكثر من 90 بالمئة من التونسيين ترشيح الرجل في الانتخابات القادمة. لكن، بقدر اتّساع التأييد الشعبي له، بقدر ما تتّسع دائرة الأصوات المحذّرة من المسار الغامض الذي يقوده في الأوساط السياسية والثقافية والنقابية والأكاديمية. وما يضاعف الهواجس لدى هؤلاء وجمعيات أخرى، حتى حركة "النهضة" لم يتمّ فتح أيّ تحقيق قضائي ضدّ أيّ من قياداتها، بل لم يتمّ تحريك القضايا النائمة في رفوف المحاكم، وأغلبها متّصلة بالفساد والإرهاب، في ما يرى فيه عدد من الناشطين والمتفقّدين مؤشّراً إلى عدم جدّية الرئيس. هكذا تبدو تونس، بالنسبة إلى معارضي سعيد، أمام متاهة استثنائية لا أحد يعرف طريق الخروج منها ولا موعده، فيما يكتفي سعيد ببعض الإجراءات المهمّة بالنسبة إلى الفقراء، كتمكين الآلاف من منحة بـ300 دينار (120 دولاراً) كلّ شهر، في سابقة في تاريخ دولة الاستقلال. وعليه، فالخوف، من وجهة نظر المعارضين، ليس من "ديكتاتورية ناشئة" باسم الشعب فحسب، بل من حزام شعبي يضع الرئيس في "منزلة فوق بشرية".

> تتّسع دائرة الأصوات المحذّرة من المسار الغامض الذي يقوده سعيد

هو منْع كلّ مَن يحمل صفة رجل أعمال وجميع الناشطين السياسيين والبرلمانيين من السفر، ووضْع عدد من القضاة والنواب والوزراء رهن الإقامة الجبرية من دون أيّ إجراء قضائي، وهو ما حذّرت من تداعياته "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان"، أعرق المنظّمات الحقوقية العربية

وفيات

بعميق الحزن والأسى والرضى بإرادة الله ومشيئته ننعي إليكم فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله تعالى المرحومة

أميمة وجيه أزهري

أرملة المرحوم سعد الدين محيو
والدتها المرحومة رمزية سويرة
أبنها فادي محيو زوجته هيلين هنريت
أبنتها زينة محيو زوجة للويد بارودي
اشقاؤها الدكتور نعمان أزهري
المرحوم احمد هشام أزهري
المرحوم محمد حسان أزهري
شقيقاتها عائدة زوجة المرحوم إبراهيم بزري
سلوى زوجة المرحوم عبد القادر حورية
المرحومة عصام زوجة المرحوم محمد رشاد كيّال
أحفادها أدريان ومكسيم محيو
نايلة غندور زوجة هادي قبيسي
مايا غندور زوجة غييوم اوديبير
يصلى على جثمانها الطاهر عصر يوم الأربعاء
الواقع فيه 17 المحرم 1443 هـ الموافق 25 آب 2021 م في مسجد البسطة التحتا ويوارى الثرى في مدافن الباشورة – بيروت.
بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة يتقبل أهل الفقيدة التعازي شاكرين على الارقام التالية:
ابن الفقيدة فادي محيو: 0033689994927 – 76627926
fadi.mehio@gmail.com
ابنة الفقيدة زينة محيو: 0018607821710 – 03234178
zeinamehio@gmail.com
الراضون بقضاء الله وقدره
آل أزهري، محيو، سويرة، هنريت، بارودي، بزري، حورية، كيّال، قبيسي، أوديبير وأنسباؤهم

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب سعدالله العبد شهاب لمورثه العبد علي شهاب سند بدل ضائع للعقار 620 طيريحا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي كفاح قبيسي وكيل غصوب محمد حمادي لمورثته سكنه ابراهيم شبلي سند بدل ضائع للعقار 388 القبلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين محمد حسون لموكلته هيام سليم حمادي وبوكالته ع منال محمد حجازي لمورثها محمد عباس حجازي سندات بدل ضائع للعقار 2039 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي حجازي وكيل فضل فتوني بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 515 دبعال باسم علي أحمد فقها.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشير توفيق الجردلي لموكله حسين محمد جعفير سند بدل ضائع للعقار 20/1269 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نبيل سارج يوسف الزرقا لموكله ادوار خليل الزرقا سند بدل ضائع للعقار 346 دردغيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي كفاح قبيسي وكيل غصوب محمد حمادي لمورثته سكنه ابراهيم شبلي سند بدل ضائع للعقار 388 القبلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين محمد حسون لموكلته هيام سليم حمادي وبوكالته ع منال محمد حجازي لمورثها محمد عباس حجازي سندات بدل ضائع للعقار 2039 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي حجازي وكيل فضل فتوني بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 515 دبعال باسم علي أحمد فقها.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشير توفيق الجردلي لموكله حسين محمد جعفير سند بدل ضائع للعقار 20/1269 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب نبيل سارج يوسف الزرقا لموكله ادوار خليل الزرقا سند بدل ضائع للعقار 346 دردغيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب وسف قعفراني وكيل صفيه ابراهيم محيش لمورثتها حسنا علي غزال سند بدل ضائع للعقار 372 برج رحال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جواد غدار وكيل سامر عفيف غدار بصفته مشتري سندات بدل ضائع للقسمين 4 و3 بالعقار 1348 قناريت باسم علي محمود عبد النبي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان صادر عن الغرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا العنداري
موجه الى المستدعى ضده: أنطون بولس بولس روفايل، وهم من بلدة حصرون أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2018/214 المقدمة ضدك من المستدعي ميشال أنطون بولس نعمه بوكالة المحامي جان شلهوب، تدعوك هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 42 بتاريخ 2021/6/24، المتضمن إزالة الشيوع في العقارات رقم 240 و 278 و281 و287 و290 منطقة حصرون العقارية، عن طريق طرحها للبيع بالمزاد العلني للعموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن تعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدّر من الخبير لكل عقار، وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم التنفيذ: 2020/115
طالب التنفيذ: وجيه علي فرحة وكيله المحامي وليد الرستم المنفذ عليه: جميل عصام شيخ الزول
المستند التنفيذي: 8 شيكات بقيمة 42200 $
تاريخ قرار الحجز: 2020/2/27 تاريخ تسجيله 2020/2/28
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل المقسم /19/ من العقار 6476 منطقة زيتون طرابلس وذلك وفقاً لمندرجات دفتر الشروط المنظم بتاريخ 2020/9/24
موضوع الطرح القسم 6476/19 زيتون طرابلس
بدل التخمين: 211200000 /ل.ل. بدل الطرح: 126720000/ل.ل.
مكان وزمان وشروط المزايدة: دائرة تنفيذ طرابلس، قصر العدل، غرفة الرئيس باسم نصر الساعة 2 ظهراً في 2021/9/27 للراغب بالاشتراك بالمزايدة اتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة ودفع بدل الطرح المقرر قبل مباشرة الجلسة بموجب شيك مسحوب على مصرف لبنان باسم رئيس دائرة تنفيذ طرابلس وعليه زيادة عن الثمن دفع رسم التسجيل ورسم الدلالة.
رئيس القلم
حاتم عثمان

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في اجراء استدراج عروض لتامين آليات المؤسسة ضد الغير والمسؤولية المدنية ولتامين الشاحنات والصهاريج.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر.
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2021/9/24 عند نهاية الدوام الرسمي.
بيروت في 18 آب 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنّيني
التكليف 688

إعلان
تعلن كهرباء بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل نظام الحماية من الحريق (Sergi) على محولات القدرة لزوم محطة التحويل الرئيسية كسارة 220 ك.ف، موضوع استدراج العروض رقم ث34/3487 تاريخ 2021/6/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/9/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 18 آب 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنّيني
التكليف 686

دراما

غسان سالم... «الفدائي» الممنوع من مغادرة غزّة!

يرى غسان سالم أنّ الدراما «لا تقلّ أهميّة عن السلاح وعن الخطاب السياسي في إيصال صوتنا للعالم»

مهدي زلزلي

كان مسلسل «ميلاد الفجر» (كتابة زكريا أبو غالي وإخراج حسام أبو دان /2021)، بسويّته الفنيّة الجيّدة قياساً بظروف الإنتاج الصّعبة داخل قطاع غزّة المحاصر، ومع فرص العرض المقبولة التي حظي بها عربيّاً، بمثابة ميلادٍ جديد للدراما الفلسطينيّة التي لم تكن غائبة تماماً في الأعوام الماضية بطبيعة الحال، لكنّها تسلك اليوم مساراً تصاعديّاً لا يبدو أنّه سيتوقّف في ظل التفات صنّاع القرار في غزّة أخيراً إلى أهميّة الدراما في الصّراع.

وقد حمل المسلسل إلى المشاهد العربي أسماء سبق لها أن أثبتت نفسها داخل القطاع واستحقّت فرصةً أكبر، يأتي في طليعتها الممثّل الذي لعب الشخصيّة الرئيسيّة في العمل «جهاد»، وهو غزّاوي بسيط خاض تجربة الاعتقال بعد كسره قرار حظر التجوال ليلاً لنقل طفله المريض إلى المستشفى، فوجد نفسه فجأة في قلب العمل السرّي المقاوم على خُطى والده الشهيد، ليخوض بعدها مع الضابط الإسرائيلي «فيكتور» (جواد حرودة) صراعاً محموماً سيتواصل مع أحداث الجزء الثاني الذي يبدأ تصويره قريباً.

> في عام 2011، كان المخرج الفلسطيني أحمد حسّونة في المفروض على القطاع، أنّ تعدّد الاختصاصات هذا ضرورةٌ أكثر من كونه ترفاً، ودليلاً على عظمة الطاقات الموجودة داخل القطاع.

ورغم إصرار غسان على تقديم نفسه دائماً كممثّل، فإنّه يحرص في حديثه إلى «الأخبار» على تأكيد افتخاره بكلّ ما قدّمه على مستوى الإنتاج، وفي طليعته الفيلم الروائي «رحلة 78» (2017) الذي يحكي قصّة بهاء عليان، الشاب المقدسي الذي نفّذ برفقة صديقه بلال أبو غانم، مطلع انتفاضة القدس، عمليّة إطلاق نار وطعن في حافلة للمستوطنين أدّت إلى مقتل ثلاثة مستوطنين وإصابة آخرين واستشهاد بهاء وإصابة بلال ثمّ أسره.

بعدها، شارك سالم في مسلسل «الفدائي» (كتابة أحمد عبد اللطيف داود وإخراج محمد خليفة وإنتاج «شبكة الأقصى الإعلاميّة»/ 2016)، ثمّ كممثّل وصانع ديكور ومدير إنتاج في فيلم «إستروبيا» (كتابة أحمد الحشّي وسامح القطّاع وإخراج أحمد حسّونة/ 2019) الذي تدور أحداثه حول مجموعة من الشبّان الفلسطينيين تدفعهم ظروف الحياة إلى الهجرة من قطاع غزّة عام 2012، فتُفقد آثارهم بعد ركوبهم على متن قارب تهريب من شواطئ الإسكندريّة في مصر.

نجاح فيلم «إستروبيا» جعله من أبرز المحطّات في مسيرة سالم، ولكنّه حمل له في المقابل صدمةً لن ينساها، بعد اكتشافه أنّه ممنوع من دخول الأراضي المصريّة، ومحروماً تالياً من مغادرة قطاع غزّة. جاء ذلك لدى محاولته الوصول إلى الاسكندريّة عبر معبر رفح برفقة المخرج أحمد حسّونة، للمشاركة في مهرجانها السينمائي الخامس والثلاثين (2019) حيث فاز الفيلم يومها بجائزة لجنة التحكيم الخاصّة في المهرجان ونال إعجاب الفنانين الحاضرين من مختلف الدول العربيّة. يستغلّ سالم وصول الحديث إلى هذه النقطة لتوجيه رسالةٍ عبر «الأخبار» إلى كلّ من يؤمن بالعدالة على سطح هذا الكوكب: أنا فنّان يطمح للمشاركة في أعمال درامية في سوريا ولبنان والأردن وغيرها، وللوقوف إلى جانب فنّانين عرب وعالميين، ومعبر رفح ومن بعده مطار القاهرة هما بوّابتي الوحيدة إلى هذا العالم، ولكنّني مُحاصرٌ داخل مساحة 45 كلم2 لأجلٍ غير معلوم ولأسبابٍ آج هلها.

> ينتظر انتهاء كتابة الجزء الثاني من «ميلاد الفجر» المفترض انطلاق تصويره سريعاً للحاق بالموسم الرمضاني المقبل

صدد التحضير لفيلم قصير عن الانقسام الفلسطينيّ والعدوان الإسرائيلي المستمرّ على قطاع غزّة، فوقع اختياره على أحد أصدقائه لبطولة الفيلم. هذا الصديق كان قد أنهى دراسته في اختصاص الإذاعة والتلفزيون قبل عامين، ولم يجد نفسه بعد في تحرير الأخبار وإذاعتها في قناة «فلسطين اليوم» الفضائيّة، فوافق على الفور.

كانت هذه التجربة بدايةَ مسيرةٍ فنيّة طويلة لغسان سالم لم تتوقف حتى اليوم. مع الانطباعات الإيجابيّة التي رافقت عرض الفيلم وتحديداً لجهة أداء بطله، اختاره المخرج الراحل ماجد جندية للمشاركة في فيلمه الوثائقي «الوهم المتبدّد» (إنتاج «دائرة الإعلام العسكري في كتائب القسّام»/ 2012)، عن أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وفي عام 2013، قدّم سالم برنامج «مش هيك» الرمضاني الذي تضمّن مقاطع تمثيليّة قصيرة عن العادات الإيجابيّة والسلبيّة في شهر الصوم مع استصراح المواطنين حولها، لتأتي بعدها تجربته الدراميّة الأولى مع مسلسل «الروح» (إخراج عمار التلاوي، وإنتاج قناة الأقصى/ 2014)، قبل أن يختبر العمل كمدير إنتاج لأفلام قصيرة وفواصل إعلانيّة، مما منحه خبرةً كبيرة في التعامل مع الممثّلين ومعالجة النصوص وإنجاز الديكور، لتصير الدراما بكلّ تفاصيلها لعبته المفضّلة. و يعرف كل من يدرك ظروف الإنتاج الصّعبة في ظلّ الحصار توافر الموهبة وتحقّق النجاح لم يمنعا غسان من دراسة التمثيل حالما سنحت له الفرصة عام 2016 من خلال مؤسّسة «أيام المسرح» للتعليم المسرحي الأكاديمي، التي تعمل على إعداد الممثّلين والمخرجين، وسيتخرّج منها العام المقبل، بعد اكتسابه خبرات إضافيّة في كتابة النصوص وتقديم عروض مسرحيّة وورش دراما للأطفال.

أمّا عن تعاونه مع حسام أبو دان مخرج «ميلاد الفجر»، فقد بدأ في عام 2020 مع مسلسل «عنقود» (كتابة محمد أبو شمالة وإخراج أبو دان) الذي تولّى أبو دان إنتاجه بنفسه من خلال شركته «نيو سين» وتسويقه لدى محطّات فضائيّة فلسطينيّة عديدة مثل «فلسطين اليوم» و«القدس اليوم» و«فلسطيني»، وهو يدور حول حادثة حقيقيّة حصلت إبّان عدوان «الجرف الصامد» (2014) حيث حوصر عدد من المواطنين بينهم امرأة حامل داخل عيادة الطبيب كمال قديح في بلدة خزاعة جنوب قطاع غزة بعد اجتياح قوات الاحتلال للبلدة وارتكابها مجازر مروّعة فيها، وعاش المحتجزون ظروفاً صعبة وقاسية للغاية. وقد حصد المسلسل انطباعات إيجابيّة دفعت قناة «القدس اليوم» إلى إسناد «ميلاد الفجر» إلى أبو دان.

«ميلاد الفجر» يحكي سيرة حركة «الجهاد الإسلامي» ضمن حقبة زمنيّة معيّنة من خلال أبرز شهدائها وقادتها وفي طليعتهم أمينها العام فتحي الشقّاقي (يلعب دوره محمد أبو كويك) وبالاستناد إلى عمليّاتها النوعيّة التي ساهمت في تغيير المعادلات في غزّة بين فترة الانتفاضة في الثمانينات وبين اليوم، وهو يمثّل محاكاةً لمسلسل «الغالبون» الذي جسّد تجربة حزب الله في مقارعة الاحتلال ضمن قالب درامي. وكان هذا المسلسل بحاجة إلى شخصيّة وهميّة تمثّل الإنسان الفلسطيني والمقاومة بكل فصائلها، وتمسك بزمام الأمور، وتربط بين الأحداث، خصوصاً أنّ بعضها متباعد زمنيّاً، وتتيح إنجاز جزء ثان من المسلسل بعد غياب معظم أبطال الجزء الأوّل بحكم استشهاد الشخصيّات التي يؤدّونها، فكانت شخصيّة «جهاد» بالتنسيق بين أبو غالي وأبو دان وسالم الذي اشترك في المعالجة الدراميّة للنصّ، واختار أبو دان سالم لأداء هذا الدور بالتوافق مع قناة «القدس اليوم».

وينتظر سالم اليوم انتهاء كتابة الجزء الثاني من «ميلاد الفجر» المفترض أن يبدأ تصويره سريعاً للّحاق بالموسم الرمضاني المقبل الذي سيكون حاضراً فيه من خلال دور رئيس في مسلسل آخر تنتجه قناة «الأقصى» ويحمل إسم «القبضة»، فضلاً عن انشغاله ببروفات مسرحيّة «بوابة ريتشموند» التي سيكون عرضها الافتتاحي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ويأسف سالم في ختام حديثه لنجاح العدوّ من خلال إنتاجه الدراميّ في «سبق أصحاب الحقّ إلى غزو العالم فنيّاً عبر تقديمه أعمالاً قويّة ومقنعة ومؤثّرة نجحت مراراً في قلب الحقائق وتقديم العدوّ كمدافع عن الأبرياء والفلسطينيّين كقتلة ووحوش ومصّاصي دماء». ويرى أنّ الدراما «لا تقلّ أهميّة عن السلاح وعن الخطاب السياسي في إيصال صوتنا للعالم كأصحاب أشرف وأعدل قضيّة على وجه هذه الأرض التي لا تعرف بعض شعوبها شيئاً عن فلسطين وعدالة قضيّتها»، مؤكّداً أنّ أفلامنا ومسلسلاتنا لن يصنعها أحدٌ غيرنا وأنّ حكاياتنا لا يرويها سوانا، داعياً كل فلسطيني قادر على المشاركة في دورة الإنتاج وتزخيمها من أيّ موقع كان، إلى عدم توفير جهده، خصوصاً مع التفات أصحاب القرار في غزّة أخيراً إلى أهميّة هذه المعركة وتشجيعهم للإنتاج الدرامي ودعمهم له بكلّ الأشكال المُمكنة.

ستريمينغ

سيرين وعادل في دراما سايكولوجيّة على «شاهد VIP»

«دور العمر»... لولا بعض الركاكة

نادين كنعان

تكسّبت الدراما النفسية التشويقية شعبية واسعة على امتداد العالم. نجاح تُثبته بوضوح أرقام المشاهدات الواردة من منصات البثّ التدفّقي الأجنبية. أمام هذا الواقع، يسير صنّاع الترفيه العرب على هذه الخطى باجتهاد شديد، خصوصاً في الآونة الأخيرة. هكذا، صرنا نقع على الكثير من الأعمال الناطقة بلغة الضاد التي تنتمي إلى هذا النوع.

قُدّمت الكثير من التفسيرات والتحليلات للأسباب الكامنة وراء شهرة هذا الـ «جنر». الروائية والكاتبة المسرحية الأميركية جين هانف كوريليتس، صاحبة رأي واضح في هذا الإطار. صاحبة روايتَي You Should Have Known (اقتُبس عنها مسلسل The Undoing لـ HBO) وThe Plot (الشهيرتَين)، تعتقد أنّ إنتاجات الإثارة النفسية على اختلافها «تمنح القرّاء الفرصة لاستكشاف الدوافع الفردية من منظور عين الطائر (bird-eye)، الأمر الذي يمكّنهم من التنبّؤ بكيفية مواجهة الأفراد لخيارات مستحيلة في مواقف العالم الحقيقي». وتضيف: «أعتقد أنّ معظمنا يقضي جزءاً من وقته في محاولة تخيّل شعور الآخرين وتوقّع تصرّفاتهم. بصفتي كاتبة، لديّ مزايا معيّنة نظراً إلى امتلاكي القدرة على الوصول إلى تاريخ شخصيّاتي وخبراتها، بما في ذلك ميولها النفسية والعاطفية. كشخصيات خلقتها في ظروف خلقتها أيضاً، ليس من الصعب تخيّل كيف ستتصرّف».

هنا، تشدّد أيضاً على أنّ «العنصر الأكثر أهمية في أيّ عمل إثارة نفسي هو الذروة والنتيجة التي تليها. تعمل جميع اختيارات الشخصيات وردود أفعالها على تحفيز استنتاج شافٍ، حيث يتم تحرير التوتر المكبوت وكشف الألغاز أخيراً، عادةً مع تحوّل (twist) أو اثنين على صعيد الحبكة... عيش وموت أفلام أو مسلسلات الإثارة النفسية مرتبطان بنهايتها». في وقت لا تزال فيه الدراما اللبنانية تواجه انتقادات وتعاني من مشاكل مختلفة، خرجت في منتصف الشهر الماضي تجربة محلية خالصة (باستثناء بعض المتممات الفنية) من الواضح أن صنّاعها يحرصون على تقديم عمل مختلف تماماً عن السائد. عبر منصة «شاهد VIP» المنضوية تحت مظلة شبكة mbc السعودية، كان الجمهور على موعد مع مسلسل قصير مؤلّف من عشر حلقات بعنوان «دور العمر » (كتابة ناصر فقيه. منتج منفّذ roof top production/ بطولة: سيرين عبد النور، عادل كرم، طلال الجردي، غابريال يمّين، نوال كمال، يارا فارس، جان دكاش، علي الخليل، ريموند عازار وغيرهم). التجربة الأولى من نوعها بالنسبة إلى المخرج اللبناني سعيد الماروق، تدور في فلك الدراما النفسية التشويقية.

يطرح العمل حكاية الممثل «فارس نحاس» (عادل كرم) الذي حقّق نجاحات في محاربة الشرّ من خلال شخصية «أمير» الخيالية التي يؤدّيها في مسلسل «الجلّاد» الذائع الصيت. يلتقي البطل بـ «شمس مطر» (سيرين عبد النور)، وهي امرأة جميلة مهووسة بشخصية «أمير». تشرع معه في تنفيذ مخطّط بهدف الانتقام من بعض المجرمين ممن يعتقدون أنفسهم فوق القانون. على طريقتهما، يلقّن الثنائي هؤلاء الفاسدين دروساً بالجملة ويسوقانهم إلى «عدالة» بأسلوبهما الخاص.

منذ اللحظات الأولى، يُحسب لـ «دور العمر» محاولة التجديد على صعيد المضمون والصورة. صورة اشتغل عليها الماروق عبر «تكنيك» اعتمد على العدسات والكادرات المنوّعة، خدمةً لفكرة العمل الذي تتنقّل خطوط حبكته بين الماضي والحاضر، وبإيقاع سينمائي يقترب من «المواصفات العالمية»، وفق ما سبق أن أكّد في حديث إعلامي. غير أنّ حسابات الماروق خابت عند التنفيذ، إذ جاء التنويع مزعجاً ومشتّتاً غالباً، في ظلّ كثرة الاستعراض البصري، ناهيك عن العشوائية والإسراف في استخدام الموسيقى التصويرية التي ألّفها سائد هاشم والمؤثّرات الصوتية. أخفق سعيد الماروق الذي انتقل إلى السينما من عالم الفيديو كليبات، في إدارة الممثلين الذين جاء أداؤهم متفلّتاً وأدنى من المطلوب. وفيما استفاضت سيرين عبد النور في التصنّع والمبالغة في التعبير، قدّم عادل كرم أداءً عادياً ومتأرجحاً، وإن كان فشل في نواح عدّة في كسر جمود جسده وتعابير وجهه. مشكلة «دور العمر» الأساسية تتمثّل في نصّه الذي يطرح فكرة الصراع بين العدالة واللاعدالة، الحق والباطل، في موازاة تطرّقه الدرامي إلى أسلوب تنفيذ العدالة، انطلاقاً من الدوافع الرئيسية للبطلين اللذين عانيا من كمّ كبير من الظلم في حياتهما. حوارات ركيكة وهشّة، وسيناريو ضعيف يبقى عائماً على سطح الأمراض النفسية التي يحاول تظهيرها من خلال أبطاله، وتحديداً الشخصية السيكوباتية التي تلعبها سيرين عبد النور.

> يُحيلنا المسلسل أحياناً إلى أعمال أجنبية شهيرة

إلّا أنّنا نشير إلى أنّه مع اقتراب العمل من نهايته، وبغضّ النظر عن سيل الكليشيهات، تأخذ الأمور منحى مغايراً للتوقّعات نوعاً ما، فاتحةً المجال أمام تحليلات المشاهدين وتنبّؤاتهم للموسم الثاني الذي بدا التحضير له فعلاً. ولا يخلو «دور العمر» من مشاهد وخيوط تحيلنا إلى أعمال أجنبية شهيرة، على رأسها سلسلة Assassin›s Creed (شكل ومضمون شخصية «أمير») وفيلما Girl, Interrupted (عام 1999) وSalt (عام 2000) من بطولة أنجلينا جولي (شمس مطر). ترافق إطلاق هذا العمل الدرامي في تموز (يوليو) الماضي مع حملة ترويجية واسعة، ولا سيّما على السوشال ميديا. ومع عرض الحلقتين الأوليين، بدأت تعليقات التهنئة والمديح تنهال على منصات التواصل الاجتماعي. ترافق ذلك مع موجة «تلميع» قادتها أسماء معروفة في عالم الإعلام من المؤكّد الآن أنّها حمّلت ضميرها كثيراً. «دور العمر»، تجربة بالإمكان البناء عليها لخلق أعمال لبنانية خالصة مؤهّلة لمنافسة مصر وسوريا المتمرّستين في هذا المجال، شرط إجادة استخدام الإمكانات الإنتاجية الكبيرة المتاحة والاعتناء بالنصّ أوّلاً (الاعتماد على ورش الكتابة ربّما)، قبل اختيار الممثلين وتطويع أدائهم بشكل جيّد لخدمة المشروع.

«دور العمر» متوافر على «شاهد VIP»

تجسّد سيرين عبد النور شخصية «شمس مطر»

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 25 آب 2021 العدد 4420

صورة وخبر

يُغمَرُ الجزء الداخلي من كاتدرائية ليشفيلد في لندن بأنماط ملوّنة من الضوء خلال معرض The Great Exhibition الذي يقام في 2021 تحت عنوان Science، والمستمر لغاية 30 آب (أغسطس) الحالي. في هذا الصّرح الذي يعود تأسيسه إلى 900 عام، تتحرّك الإسقاطات الضوئية والصوتية التي تستكشف عالم العلوم، والطرق التي شكلت بها ماضينا، بالإضافة إلى التفكير في كيفية تأثيرها على مستقبلنا. يصادف الزوّار تاريخاً موجزاً للعلم لم يسبق له مثيل. تنقل هذه التجربة المتعدّدة الحواس التي لا تُنسى الناس من خلال العناصر والجزيئات والحمض النووي وأعظم الاكتشافات البشرية، بينما يتأمّلون العجائب التي يتكوّن منها العالم من حولنا. (بوك إيليس ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

آثامي

سأدّعي أنني أعمى فلا أبصِرُ دمعتك.

ليسَ إشفاقاً عليك

بل كي لا أتألّمَ أنا

كلّما أبصرتُ ما كانَ مِن آثامي.

أوصيك

لا تُغالِ في حشدِ كلابكَ خلفَ أسوارِ بيتي!

أنتَ لا تخيفني.

أنتَ، فقط، تُسَهِّلُ عليّ الأمر

وتزيدُ من عددِ قتلاكَ في مرمى كراهيتي

وقذائفِ أحلامي.

أنتَ لستَ مجرّدَ أحمق.

: أنتَ هالِك.

يوسف الخضر وغنى عبود... موعد في الحمرا

في الرابع من أيلول (سبتمبر) المقبل، تحتضن «مكتبة برزخ» (الحمرا) احتفال إطلاق فيلم «يوسف» وتوقيع كتاب «قبرٌ في الأرض قبرٌ في السماء» (دار أبعاد) للسوري يوسف الخضر (الصورة). «يوسف» هو فيلم وثائقي لغنى عبود يحاكي قصة الخضر الذي بدأ حياته في بيع الزهور في طرقات الحمرا، ويوقّع الآن كتابه الثالث.

الشريط عبارة عن نزهة لغنى ويوسف وبينهما الكاميرا، من أوّل شارع الحمرا إلى نهاية القصة. أما «قبرٌ في الأرض قبرٌ في السماء»، فهو تجربة شعرية لا استقرار فيها، «مجرّدة من الالتزام. لم تكن اللغة فيها هدفاً وإنما وسيلة، ديالوغ طويل مع القلق الوجودي، ليس بغرض إنهائه وإنّما للتفاهم معه. بحث معمّق في الجوع والعطش الإنسانيَّيْن وسبر أغوار النفس المتعبة». إنّها تجربة «السقوط إلى القعر، النزول إلى ما دون القعر والخروج من الجانب الآخر، نحو الحرية إلى الانعتاق».

إطلاق فيلم «يوسف» وتوقيع كتاب «قبرٌ في الأرض قبرٌ في السماء»: السبت 4 أيلول ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «مكتبة برزخ» (الحمرا ـ بيروت/ مبنى «روزا كافيه» ـ الطبقة الأولى). للاستعلام: 81/896900 أو info@brzkh.org

تانيا صالح: جائزة جديدة

فاز ألبوم «عشرة م.» الذي أطلقته تانيا صالح (الصورة) في 26 شباط (فبراير) الحالي بجائزة النّقاد الألمان عن فئة الموسيقى العالمية. هكذا، تكون الفنانة اللبنانية قد حصلت على الجائزة للمرّة الثانية بعدما حصدتها سنة 2018 عن ألبوم «تقاطع». الألبوم الذي لحّنت صالح كامل أغنياته ووزّعه الموسيقي إدوارد توريكيان، يركّز على أحوال وتجارب المرأة في بلد مثل لبنان. وكما يشير عنوان العمل الذي تهديه صالح إلى المرأة وقضاياها، فإنّ الأغنيات تتطرّق خصوصاً إلى واقع المرأة المطلّقة، بكل العقبات الاجتماعية والنفسية التي ترافقها في المجتمع ولدى بلوغها عمراً معيّناً، فضلاً عن أغنيات أخرى، تتناول نقداً للنزعة الاستهلاكية المسيطرة، والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت كلّ مواطن لبناني أخيراً.

حزب الله في أميركا اللاتينية: مزاعم أميركية

صدر عن «مديريّة الدراسات الاستراتيجية» في «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» العدد الثاني من سلسلة المشروع البحثي «تفكيك المزاعم الأميركية حول دور حزب الله في أميركا اللاتينية»، تحت عنوان «الجهات البحثية المحرّضة على حزب الله في الكونغرس الأميركي بخصوص أميركا اللاتينية» (إعداد علي مراد ـ آب/ أغسطس 2021). يهدف المشروع إلى عرض ومراجعة الادعاءات الأميركية حول علاقة حزب الله بكارتيلات تجارة المخدرات وعصابات الإتجار بالبشر والبضائع المهرّبة ومنظّمات غسيل الأموال في أميركا اللاتينية، إلى جانب فهم عمليّة إنتاج تلك المزاعم وكشف آلياتها وقنواتها. يجري ذلك استناداً إلى مراجعة ودراسة وتقصّي عشرات الجلسات داخل الكونغرس حول حزب الله وقوانين أميركية وقراراتٍ تنفيذية وبيانات من وزارة العدل الأميركية وتصريحات لمسؤولين أميركيين وكتابات لخبراء وأكاديميين ومقالات صحافية وتحقيقات إعلامية. أما نتائج البحث وخلاصاته، فـ «ستنشر بالتتابع ضمن سلسلة أوراق مصنّفة موضوعياً بحسب ما يثيره الأميركيون من موضوعات لإدانة حزب الله»، وفق ما يؤكد النص التعريفي الخاص بهذا المشروع البحثي.